مناوشات بريئة

دندنات ديمقراطية

لغد مشرق

الطاهر الأدغم

جسور
للنشر والتوزيع

الأستاذ الطاهر الأدغم

دندنات ديمقراطية

لغد مشرق

جسور
للنشر و التوزيع

للنشر والتوزيع
الجزائر

مع جسور نجول آفاق المعارف

حُقُوقُ الطَّبْعِ محفُوظَةٌ©

الطبعة الأولى

1429 هـ – 2008

رقم الإيداع: 2434-2008.

ردمك: 978-9947-878-03-3

عنوان الكتاب:

دندنات ديمقراطية لغد مشرق.

المؤلف: **الأستاذ الطاهر الأدغم.**

الغلاف:

محمد البشير سواسي / وادي سوف

الموضوع الرئيسي: سياسي.

عدد الصفحات: 94صفحة.

قياس الصفحة: 21x14.8.

جسور للنشر و التوزيع

291 حي الصنوبر البحري

– المحمدية – الجزائر

هاتف–فاكس:

213-021-219-388

البريد الإلكتروني:

joussour_edition@yahoo.fr

إهداء

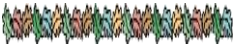

إلى ابني عمار الذي طالما تخيلته مع أبناء جيله...

في عالم عربي أكثر ديمقراطية

وحرية وعدالة..

إلى كل الذين يحلمون... ثم يعملون..

من أجل غد مشرق..

من أجل دولة العدالة والحرية والديمقراطية..

إليهم جميعا أينما كانوا..

من الخليج إلى المحيط..

ومهما تباينت أسماؤهم وعناوينهم

ورياتهم ولافتاتهم.

بسم الله الرحمان الرحيم

تقديم

مناوشة المناوشات

بقلم الأستاذ بشير حمادي

عندما انتهيت من قراءة مقالات الأستاذ الطاهر الأدغم المنشورة في جريدة الحوار، والتي جمعها ليصدرها كتابا طلب منى تقديمه؛ أدركت أنني في ورطة ذلك أن التقديم لـ "مناوشات" سياسية ليس أمرا يسيرا، من منطلق أنني كاتب مقال سياسي مثله قد أتفق معه في "المناوشة" وأختلف معه في منطلقاتها وأهدافها، فيصبح التقديم مناوشة، لكنني خلصت إلى ما يلي:

عنوان هذا الكتاب يعبّر عن محتواه، وإن تعددت القضايا المطروحة التي حبلت بها أو طرحتها مواضيعه، فما قدمه الكاتب لقراء الصحيفة المذكورة كان بحق "مناوشات بريئة" مثلما كان "دندنات ديمقراطية"، ودندنة الرجل، كما يقول اللغويون، تعني نَغَّمَ ولم يفهم منه كلام، لكن النغم أبلغ من الكلام أحيانا.

الكاتب ملمّ بتجارب دول في مجالات الحكم، وكيفية الوصول إليه وممارسته ثم مغادرته، ويتضح هذا جليا في معظم مقالاته

التي يقدم من خلالها تجارب البلدان "العريقة ديمقراطيا" وما حققته شعوبها أو حققه حكامها لهذه الشعوب، التي تظل السيادة ملكها، أيّا كان نظامها إمبراطوريا أو ملكيا أو جمهوريا، وأيّا كانت عقيدتها مسيحية أم يهودية أم بوذية.

بتقديمه نماذج ديمقراطية في بلدان غربية، وتشخيصه لأنظمة حكم عربية يمكّن القارئ من أن يستخلص دون عناء أن المسافة بينهما شاسعة، ذلك أنه في الوقت الذي تتحدث فيه المجتمعات التي يسميها "العريقة ديمقراطيا" عن الحكومات الإلكترونية والفوضى الخلاّقة بعد الحريات المطلقة، وتقيم مؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية لتجمعات دول تحسبا لعولمة لا ترحم الضعفاء وتلتهم "الخرفان" الشاردة وتحاصر "الثيران" الهائجة؛ ما تزال عقلية وتنظيمات دول الطوائف والزمر والعروش والقبائل في الوطن العربي هي السائدة، وما تزال المجتمعات العربية، كما يقول الكاتب، تعاني من سيطرة "الزعيم الملهم" و"القائد التاريخي" و "الرمز المؤسس" ولا تؤمن حتى بالتداول على قيادة أحزابها، بل وحتى على رئاسة جمعيات ما يسمى المجتمع المدني، حيث إن التداول على السلطة أو التداول على قيادة

الأحزاب والجمعيات غير السياسية لا يكون إلا بأمر إلهي، وحتى قضاء الله وقدره تم الالتفاف عليه بالتوريث، من منطلق أن هذه المؤسسات بمختلف أصنافها قد أضحت ملكا لهم بالتقادم، وبالتالي فهي "إرث شرعي" يؤول لأبنائهم!

إن مسالك الديمقراطية كثيرة ومتشعبة، ولكنها عند الكاتب تؤدي إلى "الديمقراطية الغربية العريقة" لمن يريد حقا أن يصل إليها، لكن مسالك الوطن العربي خاصة والعالم الثالث عامة غير آمنة، ومملوءة بالمفاجآت والحواجز المزيّفة، وعلامات انحراف يمينا أو يسارا، فيتعذر الوصول إلى الهدف المنشود رغم التقارب والتواصل والعلاقات المميزة بين ساسة وحكام المنظومتين الغربية والعربية، فبعض حكامنا ولطول سنوات حكمه المباركة، كما يقول الكاتب، قد يصل مجموع زياراته للدول الديمقراطية إلى سنة وربما سنوات.. "وبعض حكامنا ومسؤولينا يقضون إجازاتهم هناك، ومراجعاتهم الصحية هناك، ودراسة أولادهم أيضا هناك، فكيف لم يصيروا من جملة القوم، وكيف لم يقلّدوهم في التفكير والتخطيط، والحِلم مع الخصوم وعدم التنكيل بهم، وكيف لم يتعلّموا منهم إشاعة العدالة وتطبيق الديمقراطية الحقيقية واحترام الحريات وحقوق الإنسان وترسيخها بين شعوبهم؟"

أسئلة كثيرة يطرحها الكاتب يحاول أن يجد لها أجوبة في تجارب متباينة ومجتمعات مختلفة في كل شيء تقريبا.. وحتى وإن بدا الضعفاء مقلدين للأقوياء ومولعين بهم فيشعرك أحيانا أنه أقرب إلى الأستاذ المحاضر في العلوم السياسية منه إلى الصحفي "المخربش"، بتعبير الفقيد مولود قاسم، في يومية مغمورة تصدر في دولة حقوق مواطنيها مهدورة لأسباب كثيرة منها أن الناخبين "السذج" اعتقدوا وهم يختارون نوابا لهم في أول برلمان تعددي أن الديمقراطية ميسورة، لكن تأكد أنها كالحرية تتطلب من الشعب أن يدفع ثمنا باهضا من أجل الحصول عليها، وقد فعل ولكنه لم ينلها لا بالمطالبة ولا بالمغالبة.

آمل أن يجد الأستاذ الطاهر، الذي يبحث عن طهارة "ليبرالية" متعذرة بعد "طهارة ثورية" متجنية، تشجيعا من قرّائه، وأن يستمر عطاؤه الفكري كصحفي وأستاذ لتحقيق "ديمقراطية فتية" على الأقل في بلد "المعجزات" العاجز عن بناء مؤسسات الحكم الراشد.

الجزائر

19 ربيع الأول 1429 هـ

27 مارس 2008

مقدمة

تتباين وجهات نظر النخب الفكرية والسياسية في عالمنا العربي حول الكثير من القضايا التي تهم المواطن العربي وتؤثر في مسار حياته، وتتباين مساحات الاختلاف من بلد عربي إلى آخر حول نظام الحكم أو عناوينه وتفاصيل الحريات العامة والعلاقة بين الدين والدولة، وتصل التباينات بطبيعة الحال إلى العلاقات الدولية حيث يشتد السجال حول العلاقة مع القوى الدولية الكبرى والرؤية المستقبلية لبلداننا العربية، وحال ما بقي من التجمعات العربية وكيفية تفعيلها لتصبح أرقاما صعبة في المعادلة الدولية.

يمكن لهذه النخب أن تختلف حول الشكليات بما تشاء وكيف تشاء، لكن الاتفاق مطلوب وبإلحاح حول الأساس والجوهر، وهو ضرورة الوصول إلى ديمقراطية حقيقية وما يتبعها من حريات وتداول سلمي حقيقي على السلطة، وفصل بين السلطات وسيادة كاملة للقانون.

نعم ينبغي الاتفاق على جوهر الديمقراطية حتى لو اختلفنا حولها وانقسمنا إلى فريقين: فريق يرى أن آليات الديمقراطية الحديثة هي خبرة وفكر إنساني مُشاع لا غضاضة في الاستفادة منه ولا منّة لأحد فيه علينا، وفريق يرى أن عددا من هذه الآليات، إن لم تكن جميعها، واضحة المعالم في تراثنا وحضارتنا والأصح والأوْلى أن نستقيها من الكنوز التي بين أيدينا.

إن شعوبا ليست بعيدة عنا وصلت إلى درجات معتبرة في تطبيق آليات الديمقراطية وإشاعة الحريات العامة وهي دوننا بكثير في الرصيد الثقافي والموروث الحضاري.. وحتى نلحق بالركب ونستدرك ما فات ينبغي التركيز دائما على قضايا الديمقراطية والحريات كأساس للانطلاق من جديد، وهكذا ينبغي أن يكون الحديث عن الحكم الراشد وسيادة الأمة ودولة الحق والقانون بمثابة "اللازمة" التي تتكرر في جميع أحاديثنا ونوادينا وكتاباتنا وبرامجنا.. يُدندن الجميع حولها.. بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن الوعي الحقيقي بالمشكلة وحجمها وآثارها السلبية هو أُولى خطوات التغيير الناجح، وواجبنا نحو أمتنا يدفعنا إلى

التحرك بفاعلية في اتجاه الخطوة الأولى وهي إدراك خطورة ما نحن فيه من تخلف في أشكال أنظمة الحكم وحجم الحريات واستمرار الاستبداد العلني والمستور منه على حد سواء.

وفي هذا الكتاب، عزيزي القارئ، مجموعة مختارة من "المناوشات البريئة" دندنتُ فيها حول الديمقراطية والحريات، أقدّمها كدعوة لإثراء النقاش أملا في الوصول إلى وعي عميق بحقنا، على غرار الشعوب المتقدمة، في آليات حكم تتناسب مع عظمة حضارتنا وحجم تطلعاتنا... الأمر الذي سيقودنا حتما إلى غد مشرق.

الطاهر الأدغم

الجزائر العاصمة

12 ربيع الأول 1429 هـ

20 مارس 2008 م

العجب العُجاب يوم الانتخاب*

قوائم انتخابية حزبية وأخرى حرة متعددة الأذواق والألوان والمشارب، وصراعات ظاهرة وخفية حول الأحق بأن يكون الرأس وغيره الذيل، وأموال تُحشد استعدادا ليوم السابع عشر من ماي القادم**، وآمال عريضة عند الكثيرين، وحماس لا يكاد يخطئه أحد عند "عاشقي" الجلوس تحت قبة البرلمان، لكن السؤال الوجيه في هذا المقام، هو مقدار الحماس الذي يقابل به المواطن حماس أولئك "العاشقين" ؟.

قد يجد المواطن ما يدفعه إلى المشاركة بفاعلية في الانتخابات المحلية لارتباطها بمصالحه المباشرة، لكنه في التشريعيات بحاجة إلى من يسوق أمامه الحجج والبراهين القاطعة ويقسم بين يديه أغلظ الأيمان، وبمختلف الألفاظ، ليؤكد له أن مشاركته في الانتخابات البرلمانية ذات جدوى، وتعود عليه وعلى عياله بالأثر الطيب.

* جريدة الحوار / العدد 15 / 5-4-2007.

** الانتخابات التشريعية الجزائرية 17-5-2007.

إنّ المواعيد الانتخابية الماضية فتحت الباب أمام عناصر للجلوس تحت قبة البرلمان، وأقل ما يقال عن تلك العناصر إن وصولها مخالف لشعار "الرجل المناسب في المكان المناسب" الذي رسخته في أذهاننا خطابات الكثير من ساستنا "الباشوات" الأحياء منهم والأموات.

فهؤلاء "الواصلون" أو "المُوَصّلون" لا جمل لهم ولا ناقة في مسألة سنّ القوانين وتوجيه سياسة الحكومة ومراقبتها ومحاسبتها، كما أن أكثرهم عملوا خلال فترات "نيابتهم" عن الشعب على "تبخير" كل الوعود الانتخابية التي قطعوها على أنفسهم أمام الملأ، وذلك من خلال نسيان مناطقهم ودوائرهم الانتخابية وأبنائها "الطيبين" الذين احتشدوا في الحرّ أو في القرّ للتصفيق وترديد الشعارات البرّاقة والفرح بالوعود المعسولة.

وحتى العناصر الجادة والمحترمة التي أوصلتها نفس تلك التجارب السابقة إلى البرلمان لم تحقق في الغالب إلا النزر اليسير من أهدافها وبرامجها، فالمحيط العام والسياسات المدروسة بدقة والهوامش الضيقة للغاية، لم تمكّن تلك العناصر الجادة من زحزحة "فاسد" عن موقعه، أو التعديل من مسار قطار البلاد نحو الوجهة الأفضل.

المواطن الجزائري في حاجة إلى من يقنعه بجدوى المشاركة في الانتخابات التشريعية من خلال وعود واقعية وصادقة تقدمها الأحزاب والقوائم الحرة على السواء؛ فالمواطن ينتظر الحديث عن تغييرات جذرية تمس حياته بشكل مباشر، وتغييرات جذرية أيضا تطال هياكل البلاد وحتى مكانتها الدولية ومواقفها من القضايا العادلة دوليا وإقليميا.

المواطن الجزائري ينتظر من يقنعه أن العملية الانتخابية في بلادنا هي وسيلة حقيقية للتغيير كما هو الحال في دول أخرى عديدة قريبة منا وبعيدة، وهو في انتظار من يزيل عنه "شبهة" أن هذه الانتخابات كغيرها مجرد إجراء روتيني وأكوام من الأوراق والكشوف والأختام في البداية، وفي النهاية نواب يقبضون رواتب عالية ويتمتعون بامتيازات متنوعة لا يمكن لمواطن بسيط أن يتخيلها، ثم يعودون إلى بيوتهم سالمين غانمين بعد خمس سنوات، أو "يتسللون" من تحت قبة البرلمان إلى صف "الكبار" من خلال علاقاتهم التي اجتهدوا في تمتينها سنوات "النيابة" عن الشعب.

إن المواطن الجزائري ينتظر من يقنعه أن نتائج الانتخابات يفرزها الصندوق وحده دون تدخل من أحد كائنا من كان، ودون ضغط أو إكراه أو استعمال للمال أو النفوذ في حشد التأييد

وتحصيل الأصوات، في حاجة إلى من يقنعه أن نتائج الصندوق قد "تتجرّأ" فتعيد أحزابا إلى المؤخرة لتترك المجال لأحزاب أخرى تجد نفسها في المقدمة، ويحدث كل ذلك بسلاسة وشفافية ومسؤولية.

إن المواطن الجزائري ينتظر من الأحزاب السياسية أن تقنعه أنها جادة في مسألة التداول السلمي على السلطة، فكثير من الأحزاب الفاعلة أو التي تظن أنها كذلك، تعاني من سيطرة "الزعيم الملهم" و "القائد التاريخي" و"الرمز المؤسس"، ولأن "فاقد الشيء لا يعطيه" فمن أين لهذه الأحزاب تلك الشجاعة التي تمكنها من التداول على السلطة إذا وصلت إليها يوما ما.

وعندما يتحرك "الذين يهمهم الأمر" سواء كانوا في السلطة أو المعارضة، ويبادروا إلى تغيير قناعات المواطن السلبية حول الانتخابات، فعندها سننتظر العجب العُجاب يوم السابع عشر من ماي ألفين وسبعة؛ سنشهد الشعب يخرج "بقضّه وقضيضه" لا يشغله عن ذلك الموعد شاغل، سنرى النساء والشيوخ والعجزة والمرضى، فضلا عن الشباب، يؤُمّون المراكز الانتخابية مشيا على الأقدام من قراهم ومداشرهم البعيدة، ودون الحاجة إلى تلك الحافلات والسيارات التي تظهر عادة و "بقدرة قادر" أيام الانتخابات لنقل المواطنين إلى المراكز الانتخابية.

عندما تختفي الأصفاد !!!*

وصلت درجة الوعي عند أحد الشعوب الأوروبية، المتشبعة ديمقراطيا، إلى درجات قياسية عندما أقصى مرة حزبا سياسيا ظل في الحكم عشرين سنة متوالية، ومن نافلة القول إن هذا الحزب قد وصل إلى كرسي الحكم وظل متربعا عليه بطرق شفافة وديمقراطية، وبذل ما في وسعه لخدمة الدولة والمواطن.

وسبب الإقصاء هذا أملاه الخوف من التحوّل، بقصد أو دون قصد، إلى الأحادية الحزبية، لأن بقاء حزب واحد لفترة طويلة في الحكم، وإن أحسن وأجاد، قد يؤدي إلى نشأة جيل جديد لا يرى إلا ذلك الحزب ورموزه وشخصياته وبرامجه السياسية؛ الأمر الذي قد يؤثر مع مرور الأيام والسنين على الوعي السياسي والتعددي الذي اكتسبته "الذاكرة الجمعية" لذلك الشعب.

اليقين الكامل والاطمئنان النفسي التام وراحة البال العالية صفات لا تبارح المواطن في الدول الديمقراطية وهو يدلي بصوته في الصندوق الانتخابي؛ فهو يدرك أشد الإدراك أن صوته لن

* الحوار / العدد 21 / 12-4-2007.

يذهب هباء، وأن الأرقام التي يعبّر عنها الصندوق لا يمكن أن تمتد إليها أيادي العابثين بأي شكل من الأشكال.

وهذا المواطن أيضا على يقين بأن من أوصلهم صندوق الانتخاب إلى كراسي المسؤولية سوف يبذلون قصارى جهودهم لاحترام إرادة ذلك الصوت، وسوف يتفانون ويتنافسون ويتبارون للوفاء بما قطعوه على أنفسهم أثناء خطابات ومهرجانات الحملة الانتخابية، وعلى أساس ذلك فإن هذا المواطن يحرص على الإدلاء بصوته ويتحمس له، حيث تصل نسب المشاركة إلى درجات عالية في كثير من الديمقراطيات العريقة.

أما في بلادنا، وأكثر بلاد العالم الثالث، فإن الأمر يختلف على ما يبدو، فتلك الثقة في الصندوق وما يتمخض عنه، والثقة أيضا في أولئك الذين أوصلهم الصندوق، ما زالت محل نظر وموضع ريبة وشك، فالمواطن في الغالب لا ينظر إلى صندوق الانتخاب بذلك التفاؤل، ولا يجد في نفسه القدرة على "إحسان الظن" به، وربما يشفق عليه فلا يحمّله ما لا يطيق، فهو في الغالب "عبد مأمور" لا حول له ولا قوة.

ولأن الحال كذلك فإن نسبة المشاركة في المواسم والأعراس الانتخابية المختلفة الألوان والأشكال تظل في درجاتها الدنيا، ومع ذلك تصل إلى الرأي العام عبر جهتين يقفان في الغالب على طرفي نقيض.

فالطرف الذي يفوز بتزكية الشعب، أو هكذا يقول عن نفسه، ينظر إلى تلك النسبة بعين الرضا، وهي "عن كل عيب كليلة"، فنراه ينفخ في روح تلك النسبة، ويحاول بكل الألوان والأقلام رسم لوحة زاهية للعملية الانتخابية ترفع من أسهمه في "بورصة" المزايدات السياسية داخليا وخارجيا.

أما الطرف الذي يقاطع العملية الانتخابية أو يفشل في الحصول على ما كان يشتهيه؛ فهو ينظر إلى تلك النسبة بعين السخط التي "تبدي المساوئ"، فنراه يحرص وبكل ما أوتي من قوة على تحجيم تلك النسبة وإبرازها بصورة باهتة الألوان.

وللخروج من هذه الدوامة المتجددة بعد كل موعد انتخابي؛ لا بد من قطيعة كاملة وطلاق بائن مع حياة "البداوة السياسية" التي تعيشها بلادنا بشكل ما منذ عرفت التعددية السياسية قبل قرابة العشرين عاما؛ فالتعددية التي تشهدها البلاد ستظل بلا طعم ولا لون ولا رائحة دون تعددية إعلامية تتجاوز حدود المظاهر والأشكال.

إن مكسب التعددية السياسية لن يبرح المربع الذي ابتدأ منه عام 1989 ما لم تُكسر "الأغلال" الموضوعة على مراكز البحوث والدراسات الخاصة لتغوص في أعماق الشعب وتستطلع رأيه بكل شفافية لتعرف ما يشغله داخليا وخارجيا، وتصل فعلا إلى حقيقة "الهوى" الذي بداخله، ثم تُعلن رأيه على الملأ دون محاباة لأحد كائنا من كان.

إن مكسب التعددية السياسية لن يبرح ذلك المربع الأول ما لم تُحطّم "الأصفاد" المكبّلة لوسائل الإعلام الثقيلة لتزدان سماء بلادنا بما تيسّر لأهلها من الفضائيات، وتُطل علينا بآراء الشارع ونبضه طازجا طريا نقيا لا سبيل فيه للمغالطة أو التبديل أو التلاعب.

عندما تختفي تلك الأغلال والأصفاد فإن أولئك "المتحذلقين" باسم الشعب سوف يفكرون ألف، بل مليون، مرة قبل أن يقولوا إن الشعب معنا في كذا وكذا، وإنه ضد فلان أو علاّن، وسوف يحذرون كل الحذر قبل أن يتحدثوا عن نسب المشاركة في العمليات الانتخابية بالسلب كانت أم بالإيجاب.

السياسي بين نموذجين*

تحدد القواميس الكبيرة السياسة على أنها فن حكم دولة من الدول، وهذه القواميس نفسها تؤكد على أن السياسة هي النشاط الأعلى الذي يشمل النشاطات الأخرى، ويهدف إلى التنظيم الأعلى أو الفوقي لحياة المجتمع.

ومن خلال التعريف السابق للسياسة على أنها فن قبل كل شيء؛ نتأكد بأن ممارستها لا تنحصر في مجرد تطبيق القوانين النظرية، لكنها في الأساس براعة تُكتسب بالتجربة وتلازمها إرادة قوية للعمل وتحقيق الإنجازات، ولا ينفي كل ذلك أهمية تحصيل المعرفة السياسية، والوصول إلى أعلى الدرجات العلمية فيها.

وبعيدا عن القواميس والمصطلحات فإن السياسة في الدول العريقة ديمقراطيا صارت تمثل ذلك الحِراك المنظم الذي تحكمه تقاليد ديمقراطية، ويتداول الفرقاء فيه على السلطة، وعلى رئاسة الأحزاب قبل ذلك، بشكل سلمي عبر خضوعهم جميعا، ودون تمييز أو محاباة لمنطق صندوق الانتخاب، وحاديهم في جميع تحركاتهم ونشاطاتهم ومساجلاتهم وخصوماتهم ثقافة تقبل الرأي

* الحوار / العدد 27 / 19-4-2007.

الآخر، وعقول وضمائر تحترم الدستور والقانون، ومؤسسات حكم قوية واضحة المعالم، وقضاء لا يعجزه إيقاف "الكبار" عند حدّهم إذا حادوا عن الجادّة.

والسياسي في ذلك الجوّ الديمقراطي الحقيقي هو رجل يملك نفسه وقراراته بالكامل، حتى لو شابت هذه القرارات والتوجهات مصالح حزبية أو شخصية، فهو يتحرك في فضاء حرّ خال من أي ابتزاز أو ضغط، يلتقي بجمهوره دون خوف من أحد و دون توجيه من سلطة أو جهة ما. وهو بعد أن ينهي مهمته أو يستقيل أو حتى يسقط "سقوطا حرا" في الانتخابات بعد سنوات من المشاركة في الحكم؛ يعود في الغالب إلى سابق عمله أو وظيفته أو نشاطه الحياتي أو السياسي دون عُقَد نفسية، فقد أدرك في قرارة نفسه أن الأيام دول، و "لو دامت لغيرك ما وصلت إليك"، وبالتالي فلن ينتحر أو يهاجر إلى الأبد إذا وجد نفسه خارج إطار الحكم يوما من الأيام.

والسياسي في النظام الديمقراطي ينمو نموا طبيعيا في أغلب الأحيان، فهو في العادة خرّيج عمل طلابي أو نقابي أو خيري، قدّم من خلاله لمجتمعه الصغير العديد من الخدمات

وأعطى من وقته الكثير للصالح العام، ومع نشاطه السياسي المتدرج من حيه الصغير إلى مدينته يصل إلى قمة الهرم ليجد وراءه بعد ذلك رصيدا من التجارب والخبرات والعلاقات والمواقف التي تحُول بينه وبين الدخول في عالم "النسيان" و"الطغيان" الذي يحوّل الكثير من السياسيين إلى آلات تجرف كل شيء أمامها من أجل المصالح الشخصية أو الحزبية في أحسن الأحوال.

أما السياسي في الأنظمة الشمولية والدكتاتورية أو "الديمقراطيات المزيّفة" فهو شخص عديم الإرادة بأتمّ معنى الكلمة إذا كان في الصف الثاني، وهو صانع كل قرار سياسي إذا كان من أصحاب الصف الأول المتنفذ.

فالسياسة في الدول الدكتاتورية تصنعها حفنة من أصحاب المصالح أو حملة الفكر المتشدد الأحادي، الذين يحاولون المحافظة على مصالحهم في الحالة الأولى، أو على أيديولوجيتهم في الحالة الثانية، وإن كانت الأيديولوجيا في الأنظمة الشمولية، حتى لو رفعت شعارات دينية، تتحول في الغالب ومع مرور الزمن إلى وسيلة للتسلط والظلم ومصادرة حقوق المعارضين تحت غطاء الحفاظ على المبادئ وحمايتها.

ومع الأيام يتحول السياسي صاحب الدرجة الثانية في الأنظمة الدكتاتورية إلى منفذ لأوامر عليا فقط، ومع الأيام تتبلّد مشاعره، ويخفّ عنده "تركيز" "مادة الحياء" إلى أن تتلاشى تماما، فنراه بعد ذلك يدافع عن مشروع أو فكرة أو رجل بالأمس، ولن يضيره أو يخجله إذا غيّر زاويته اليوم بمائة وثمانين درجة، وبدأ يهاجم ذلك المشروع أو الفكرة أو يهجو ذلك الرجل.. فقط لأن القيادة "الخالدة" أو "وليّ النعمة" غيّر رأيه، وطلب منه، أو حتى دون طلب، أن يسوّق للرأي أو الرجل الجديد.

والسياسي في الأنظمة الشمولية خاصة إذا كان من الوزن الثقيل إما أن يكون أو لا يكون، فهو إما مسؤول له هيبته وكلمته وصولاته وجولاته وحتى نظرياته السياسية والاجتماعية التي قد تُقرر على طلاب الجامعات ظلما وعدوانا، وإما أن يكون خارج الإطار تماما، عبر انقلاب عسكري دموي أو أبيض، أو عبر "عملية إزاحة" جرّاء طوارئ حدثت في موازين القوة؛ ليجد نفسه إما مقتولا، أو مسجونا، أو منتحرا أو (منحورا)، أو لاجئا في دولة أخرى في أفضل الحالات.

الديمقراطية والفنون الزُّخرفية*

مظاهر الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان في بلاد الغرب العريقة ديمقراطيا، لا تكاد تخطئها العين، والمرء وهو يتجول في تلك البلدان زائرا رسميا أو سائحا عابرا، لن يجد كبير عناء في ملاحظة "انعكاسات" الديمقراطية والحرية على ملامح ووجوه الناس؛ حيث الابتسامة والهدوء والتصرف والحديث والتجمع بعفوية دون خوف من أذن صاغية متجسسة أو عين محدقة متلصّصة.

وحكامنا العرب، وحاشيتهم، لا شك أنهم يطّلعون باستمرار على تلك المظاهر الديمقراطية، فهم (أدام الله ظلهم) أو كثير منهم على الأقل، لا تكاد تنتهي زيارة أحدهم إلى بلاد الغرب حتى تبدأ الجهات المختصة في الإعداد لأخرى والترتيب لها، هذا فضلا عن الزيارات الخاصة التي لا تصل إليها في الغالب كاميرات الفضائيات، وعدسات المصورين، وأقلام الصحافيين، لأسباب تظل خاصة وخاصة جدا.

* الحوار / العدد 33 / 26-4-2007.

أغلب حكامنا العرب اطلعوا في بلاد الغرب على وضعية الصحافة والحرية التي تتمتع بها والدور الرقابي الرائد الذي تضطلع به، حتى بات البعض يحبّذ تسميتها السلطة الأولى بدلا من السلطة الرابعة.. ونشاهد عبر التلفاز بعض حكامنا هناك مع "نظرائهم" الغربيين يقفون أمام "محكمة" الصحافة خلال المؤتمرات الصحفية، ولا شك أنهم سمعوا وشاهدوا صحفيين "يتفنّنون" في طرح أسئلة صعبة ومحرجة على أكبر رأس في البلاد دون خوف من أحد.

واطلع حكامنا على البرلمانات "الحقيقيّة" التي كثيرا ما يقيم أعضاؤها الدنيا ولا يقعدونها حتى يتحقق ما يرونه صوابا يخدم الشعب والمصلحة العامة التي انتخبهم الشعب للذود عنها، كما اطلع حكامنا، دون ريب، على وضع النظام القضائي هناك والنزاهة والاستقلالية التي يتمتع بها، ومقدار ما يملك من قوة تؤهله دائما لـ "بهدلة" و"شرشحة" أقوى أقوياء البلاد إذا جانب الصواب.

عقدة الخوف من "المستقبل السياسي" كما هي في العالم العربي تكاد تكون معدومة في الدول الديمقراطية، ولا شك أن حكامنا خلال زياراتهم العديدة قد لاحظوا هذا الأمر بجلاء ووضوح، وأدركوا أن تلك الثنائية البائسة وهي "إما أن أكون أو

لا أكون" لا تجد لها مكانا في الأوساط السياسية والحاكمة في البلدان الديمقراطية.

ولأن لبعض حكامنا ووزرائنا ومسؤولينا تجربة طويلة وطويلة جدا مع كراسي المسؤولية و "خدمة الشعوب العربية"، فمن المؤكد أنهم لاحظوا خلال زياراتهم المتكررة لبلاد الغرب أن أجيالا قد توالت على حكم هذه الدولة أو تلك؛ تتغير الوجوه في المؤتمرات والملتقيات الدولية وبعض حكامنا ثابتون ثبات الجبال الرواسي، تزيد أعمارهم سنة فقط في كل قمة أو اجتماع سنوي جديد.

وربما دفع الفضول بعض حكامنا إلى السؤال عن الوزير الفلاني أو رئيس الوزراء العلاني، وأتوقع أن يكون الجواب أنه يشغل حاليا منصبا حزبيا ما، أو أنه مدير مركز دراسات سياسية أو إستراتيجية، أو أنه كتب مذكراته وعاد من جديد لعمله السابق، أو تفرغ لممارسة هوايته المفضلة، أو انتدبته الأمم المتحدة للمساهمة في حل نزاع ما، أو إدارة إحدى مؤسساتها الحساسة.

أفكار ومواقف كثيرة أتصور أن حكامنا عايشوها خلال زياراتهم للدول الديمقراطية، لكن لا أدري ما الذي يحدث معهم، فقد ورثنا حكمة تقول إن "من عاش مع قوم أربعين يوما صار منهم"، وبعض حكامنا، ولطول سنوات حكمه "المباركة"، قد يصل مجموع زياراته للدول الديمقراطية إلى سنة وربما سنوات، فبعض حكامنا

ومسؤولينا يقضون إجازاتهم هناك، ومراجعاتهم الصحية هناك، ودراسة أولادهم أيضا هناك، فكيف لم يصيروا من جملة القوم، وكيف لم يقلّدوهم في التفكير والتخطيط، والحِلم مع الخصوم وعدم التنكيل بهم، وكيف لم يتعلّموا منهم إشاعة العدالة وتطبيق الديمقراطية الحقيقية واحترام الحريات وحقوق الإنسان وترسيخها بين شعوبهم.

لماذا لا يتأثر حكامنا ببلاد الغرب الديمقراطية رغم أن بعضهم لا يتردد في إبداء إعجابه بها، وعلى رؤوس الأشهاد؟... سؤال لا أجد له إجابة... لكن ومن باب إحسان الظن، فأظن، وبعض الظن إثم، أن حكامنا حاولوا مشكورين نقل التجربة والفكرة لكن عمليات ومراحل التطبيق، ولظروف ما، جاءت ممسوخة ممجوجة سخيفة، فصار الابن يرث الحكم عن أبيه في نظام جمهوري عربي، والقانون مجرد آلة تصدر أصواتا جميلة، أما الحرية فهي في أحسن الأحوال أن يقول الشعب ما يشاء، وللحكومة في المقابل أن تفعل ما تشاء، وتحولت الديمقراطية في أغلب بلادنا العربية إلى شيء أشبه بالفنون الزخرفية يُستخدم "لتزويق" صورة الحكومة.

كلُّ أسئلة الصحافة ممتازة !*

العلاقة بين الصحافة والحكومات، حتى في الدول العريقة ديمقراطيا، هي في الظاهر علاقة تنافر وتنافس؛ فالحكومة تريد رواية الأحداث من وجهة نظرها، والصحافة تريد البحث عن الحقيقة الكاملة وما وراء رواية المتحدث الحكومي.. والصحافة المقصودة هنا هي تلك الصحافة الحرة والمهنية والجريئة، وليست صحافة "خدمات التوصيل" التي يكون فيها الصحفي مجرد ناقل وموصّل لأهداف جهات أخرى.

ورغم هذا التنافس والتنافر الظاهر فإن المسؤول في الدول الديمقراطية يدرك أهمية الصحافة ودورها الرئيسي في دفع عجلة البلاد إلى الأمام؛ ولهذا لا يدّخر وسعا في التعاون مع الصحفيين بشكل ودّي حتى في أشد الأزمات، وفي أحلك الأيام التي يتعرض فيها هو أو حكومته وحزبه لهجمات و"لكمات" الصحافة، فهو يدرك ابتداء وانتهاء أنه سيظل في حاجة إلى الصحفيين؛ فهم الذين ينقلون مواقفه بالصوت والصورة والكلمة المقروءة إلى أنصاره وخصومه على حد سواء.

* الحوار / العدد 38 / 3-5-2007.

والمسؤول الديمقراطي يؤمن من صميم قلبه بدور الصحافة وأثرها، ولا يتصرف معها كالمضطر، رغم أنه يكون كذلك في بعض المواقف خاصة عندما تلاحقه الصحافة حول شبهة أو فضيحة أو خلل ما في مسيرته الرسمية أو الشخصية.

والمسؤول الديمقراطي يدرك بوعي كامل أن الصحافة قناة ذات اتجاهين؛ فهي تنقل أخباره ورأيه وإنجازاته للشعب، وبالمقابل تعكس له رأي الشعب وآلامه وآماله.. وتأسيسا على ذلك فإن ما يحدث في كثير من بلادنا العربية هو انفصام نكد، حيث تقوم الصحافة بدور واحد فقط هو إيصال صوت المسؤول أو الحاكم إلى الشعب، أما الاتجاه الثاني فهو مسدود على الدوام، أو مُرَاقب في أحسن الأحوال من خلال مصافي "نشيطة"، لتتأكد "البطانة" أن ما يصل من الشعب لا يزعج المسؤول أو الحاكم، ولا يخرجه من سباته العميق وأحلامه الوردية التي يرى من خلالها "شعبه في أرغد عيش وبلاده في أزهى صورة".

أصناف من المسؤولين في بلادنا العربية ما زالوا، رغم الكمّ الهائل من نماذج الحريات الإعلامية التي يتابعونها، يعتقدون أن نقد الصحافة لهم ولحكوماتهم أمر شخصي واستهداف مباشر

وضرب من الكيد المقصود مع سبق الإصرار والترصد، وهذا الأمر يرسّخ الفجوة بين الصحافة وهذا النوع من المسؤولين.

كثير من المسؤولين العرب يرون في الصحافة خطرا دائما على سرّية المعلومات التي يفرضونها بسبب أو دونه، حيث يبالغون في مسألة التعميمات بمنع الحديث مع الصحافة حول كذا وكذا.. مع أن الأصل الذي يريح الجميع هو حرية الصحفي في التعاطي مع المعلومات والاستثناء، الذي يؤكد القاعدة ولا ينفيها، هو الحظر المؤقت أو المشروط في ظروف وملابسات خاصة جدا.

وكثير من المسؤولين العرب بدل أن يبادروا إلى تصحيح الأوضاع القائمة في دوائر حكمهم ونطاق مسؤولياتهم، أو يستقيلوا ويعلنوا عجزهم وإفلاسهم ويتركوا المكان لأهله، بدلا من ذلك ينحدرون إلى الطريق الأقصر وربما "الأوسخ" وهو التضييق على الصحفيين بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي تستمر "صناعة التخلف" و"التنظير للفشل".

إن هذا الأمر يؤشّر إلى أن بعض مسؤولينا لا يؤمنون فعلا بحرية الصحافة ومسؤولية الصحفي ودوره الرقابي، وبالتالي لا يقبلون أن يمس أحد نصيبهم من "كعكة المسؤولية"، حتى لو كان

هذا المساس في صالح الرأي العام والشعب المغلوب الذي تصدَّع رأسه بخطاباتهم ووعودهم المعسولة بدولة اللبن والعسل.

إن عقودا من الحكم الفردي والشمولي في أغلب بلادنا العربية خرّجت مسؤولين لا يعرفون للصحافة دورا إلا "التسبيح بحمد الحاكم" ونسج "المعلّقات" في إيجابياته وإنجازاته، وصار الاعتقاد الراسخ لدى المسؤول أن الصحافة "ملك يمين" ويجب أن لا تخالف أمره البتّة، وبالتالي لن يهضم بسهولة أن تكون الصحافة حرة وذات رسالة مستقلة عنه.

ولكي نخرج من هذا الوضع البائس لا بد من "إعادة البرمجة" من جديد والعمل الجاد لأجل الوصول إلى تلك المعادلة المريحة بين السلطة والصحافة، وعندها سيفهم المسؤول دوره ويتمتع بالقدر الكافي، أو الحد الأدنى، من النزاهة وروح المسؤولية، وسيقابل الصحافة بعد ذلك بصدر منشرح ووجه طلق وثغر باسم، ولن يزعجه سؤال أي صحفي مهما كانت خلفيته، لأنه سيصل إلى تلك النتيجة التي وصل إليها أحد الرؤساء الأمريكيين عندما قال: ليس هناك أسئلة سيئة، فقط هناك أجوبة سيئة.

الدكتاتورية الكامنة*

الديمقراطية في مظهرها الخارجي تتجلى من خلال دولة مؤسسات فيها ثلاث سلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتلعب فيها صحافة حرّة مهنية دور السلطة الرابعة وربما أكثر، وتتبارى فيها أحزاب سياسية متعددة المشارب والألوان، وينشط فيها مجتمع مدني على كافة المستويات.

وهذا البناء الشكلي للدولة الديمقراطية صار جليّا لعين الرائي في أكثر بلادنا العربية (بفضل تنازلات حكامنا)، لكن الحقيقة والباطن مختلفان تماما في معظم نماذج الديمقراطية العربية.

والسبب وراء ذلك بسيط وبسيط جدا وهو أن الديمقراطية في أغلب البلاد العربية لم تتحول بعد إلى طريقة تفكير يؤمن بها الجميع ويمارسونها عمليا قبل أن "يتشدّقوا" بها أمام كاميرات القنوات التلفزيونية المحلية والعالمية.

أغلب حكامنا ومَن حولهم من الوزراء والمسؤولين (على مختلف المستويات) تشرّبوا الفكر الأحادي، وكبرت أجسامهم و"عقولهم" مع الرأي "الواحد الوحيد الأوحد" الذي "لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه"، حيث لم يتعود المسؤول أو يدرّب نفسه

* الحوار / العدد 44 / 10-5-2007.

على كيفية "بلع" كلمة نقد أو توجيه من مسؤول أعلى منه، فتراه ينفخ ويزمجر وتنتفخ أوداجه، ويطلق العنان لألوان من السُّباب والشتائم (في سرّه طبعا خاصة إذا كان يخشى صولة المسؤول الأعلى)، فكيف سيستسيغ هذا المسؤول النقد أو المحاسبة أو المساءلة أو التوجيه والنصح من مسؤول أقل منه مرتبة، أو إطار شاب ضمن دائرة مسؤوليته اجتهد وبلغ أعلى الدرجات العلمية، أو صحفي صادق الإحساس تجاه وطنه ومهنته لا يحسن ولا يرضى لنفسه أن يكون مجرد "رجع صدى" للآخرين، أو "بوقا" لغيره أو "آلة نسخ" آدمية في أحسن الحالات.

وقد تكون مصيبتنا في بعض حكامنا ومسؤولينا أعمق جذورا من سنوات المسؤولية الطويلة، حيث تكون (المصيبة) قد بدأت من محيط الأسرة والمدرسة حين لم يُعوَّد الولد بين أسرته أو التلميذ في فصله على الحوار وتقبّل الطرف الآخر، وعلى أن كل شيء قابل للنقاش وللخطأ والصواب، عدا الثوابت ومسلّمات الدين والعلم والأخلاق والتاريخ.

وهكذا عندما وصلت "موضة" الديمقراطية إلى بعض بلادنا بدأ ذلك الانفصام النّكد بين الفكري النظري والممارسة العملية،

وبدأت "أكوام" التناقضات والسلوكيات الخاطئة، بل والمقزّزة تكبر وتتعالى، وباسم الديمقراطية في كثير من الأحيان.

إن النظام الديمقراطي ليس رداء نضعه على أكتافنا فيختفي الحكم الشمولي الدكتاتوري الفردي، والديمقراطية ليست خدعة نهرع إليها خدمة لمصالحنا أو تحجيما لدور خصومنا السياسيين أو خداعا لشعوبنا التي ملّت رؤية وجوهنا على شاشات التلفزيون وصفحات الجرائد واللوحات المثبّتة في الشوارع والأسواق والساحات العامة، والديمقراطية ليست "زاوية حادة ضيقة" اضطرتنا إليها التغيّرات الدولية بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، وساقتنا إليها المطالب الأمريكية، بغض النظر عن صدق أمريكا أو زيفها في هذه المطالب.

إن الديمقراطية مناخ صحي واسع ورحب تسود فيه ثقافة الاعتراف بالآخر وبرأيه وفكره وحقه في "التنفس الطبيعي"، والتعبير عن رأيه، بل وحقه في الوصول إلى أعلى مستويات المسؤولية إذا أهّلته قدراته وخبراته، واستطاع أن يقنع المواطنين فاختاروه عبر الصندوق الشفّاف.

إن الديمقراطية في الأساس منهج تفكير نطبقه على أنفسنا أولا عندما نتعلم ونتمرّن على الاعتراف بالخطأ، وعندما نكتسب ثقافة الاعتذار، وعندما نتعلم "التراجع إلى الوراء"، ودون أي

حرج، بعد الفشل مباشرة لنترك المجال للأكثر خبرة وجدية وقدرة على تقديم الجديد والمفيد للعباد والبلاد، وعندما يكون الشعار المعروف "المسؤولية تكليف لا تشريف" واقعا حقيقيا، لا حملة علاقات عامة لإغراض نفعية شخصية أو فئوية، أو حتى حزبية ضيقة.

ومع استمرار الجهل (أو التجاهل) لحقيقة الديمقراطية ظن البعض في البلاد العربية أن الانتخابات التعددية (الشكلية) كافية لمسايرة موجة الديمقراطية في العالم الحديث، ولا بأس أن تظل الوجوه القديمة في مكانها حتى ولو "طُعّمت" بوجوه جديدة في مواقع هامشية.

ولأن هؤلاء قد حملوا الشعارات الديمقراطية على ألسنتهم فقط؛ فإن ممارساتهم تفضحهم فينكشف المستور عند أبسط اختبار، من قبيل سؤال مستفزّ من صحفي، أو تهديد حقيقي من صندوق الانتخاب، أو صعود نجم معارض حقيقي فتُحاك له الدسائس.

وعندما يُرفع الغطاء تتجلى بقايا "الدكتاتورية الكامنة"، وصدق الشاعر الجاهلي زهير بن أبي سلمى عندما قال في معلّقته الشهيرة: **ومهما تكن عند امرئ من خليقة**

وإن خالها تخفى على الناس تُعلم

النواب المغادرون.. ألا يكتبون ؟*

أعمارنا قصيرة جدا مقارنة بآلاف السنين من تاريخ البشرية، ومع ذلك فإن بإمكان الواحد منا أن يعيش "عدة أعمار" وذلك بوسيلة بسيطة ولا تكلفه إلا القليل من الجهد والصبر، وهي قراءة سِير العظماء والقادة والمؤثرين في مسيرة البشرية، ومن ثم الغوص في التجارب التي خاضوها والاستفادة من الدروس العملية التي تركوها، وبالتالي يمكننا تمثّل حياتهم، وهكذا و من خلال الخيال والفكر وتدبّر العِبر يمكننا العيش في أزمان ماضية.

وفي زمننا هذا تتزايد ظاهرة كتابة المذكرات الخاصة والسِّير الذاتية وتحديدا في المجتمعات العريقة ديمقراطيا حيث يمارس أغلب الحكام والمسؤولين أدوارهم عن جدارة تامة وأهلية عالية، فبعد تفرغ هؤلاء الحكام والمسؤولين من أعباء الحكم، يبادرون إلى كتابة مذكراتهم الشخصية ويطرحون تجاربهم ورؤاهم، لتكون مدرسة مفتوحة تضاف إلى سابقاتها من المدارس، ويستفيد منها المسؤولون اللاحقون.

* الحوار / العدد 50 / 17-5-2007.

ودُور النشر في بلاد الغرب تتنافس على نشر مذكرات الشخصيات المهمة خاصة رؤساء الدول أو الوزارات بعد انتهاء فترات حكمهم، أو اعتزالهم العمل السياسي، وتبذل هذه الدار أو تلك مبالغ طائلة حتى تفوز بحق نشر مذكرات هذا الوزير المؤثر أو ذاك الرئيس الناجح أو المثير للجدل.

ومن نافلة القول التأكيد على أن هذه الدُّور لا تنشر أي كلام، ولن تقبل أن تكون السيرة الذاتية أو المذكرات مجرد سيل من المديح وتزيين المسيرة وحشد الإيجابيات في مقابل إغفال السلبيات والعثرات، بل إن هذه الدُّور تطلب أحيانا معلومات معينة أو أسلوبا محددا، أو تركز على كشف أسرار خاصة، أو الإجابة عن ألغاز سياسية محيّرة، حتى يستطيع الكتاب تحقيق نسبة مبيعات عالية.

في بلادنا العربية بادر بعض الزعماء والساسة إلى كتابة المذكرات الشخصية لكنها في الغالب جاءت "ممجوجة" فبعضهم كتب وهو على كرسي الحكم، وآخرون كتبوا وهم في الظل لكنهم يمسكون بكثير من خيوط اللعبة، وعلى العموم فإن هذا الأمر ما زال يحتل مكانة متدنية في سلم اهتمامات الزعامات العربية.

ويرجع البعض سبب عزوف أغلب الحكام العرب عن كتابة مذكراتهم إلى أن هذا الأمر يتم عند التقاعد أو اعتزال السياسة أو

الإقالة أو الاستقالة، وللأسف فإن هذه المصطلحات ما زالت غائبة عن قواميس السياسة العربية عدا حالات نادرة جدا.

أغلب حكامنا ومسؤولينا في فترات حكمهم يتحركون عبر جحافل إعلامية لا تترك مناسبة صغيرة أو كبيرة إلا وتحدثت خلالها عن "إنجازاتهم العظيمة" وخدماتهم الجليلة لشعوبهم، وحسن الطالع الذي صاحب تسلم هذا الملك أو ذاك الرئيس لمقاليد الحكم، والسؤال الذي يقفز مباشرة هنا هو: لماذا لا يكتب هؤلاء إذن مذكراتهم؟ لماذا لا "يتحفونا" بتاريخ مسيرتهم "الخارقة".

إذا كان التواضع هو ما يحول بينهم وبين الكتابة، فليكتبوها إذن باسم الفريق الذي حقق الانجازات؛ فريق على مستوى كل دولة، وفريق إقليمي، وفريق عربي، ولتخرج الإنجازات العربية "العظيمة" خلال الخمسين سنة الماضية في عشرات المجلدات لتقرأها الشعوب، وليرويها الكبار للصغار، وليتسنى لجيلنا الحالي مثلا أن يجد ما يقصه على أحفاده مستقبلا.

وربما اقتنعت البرلمانات العربية و"بشكل ديمقراطي جدا" فأصدرت قوانين تضع كتب الإنجازات هذه ضمن المناهج الدراسية لتتعلم منها الأجيال الجديدة "أفضل طرق النجاح"، و"أنجع الوسائل في البناء والتشييد وصناعة مستقبل مشرق للأوطان تظلله العزة والكرامة".

وربما يخشى الحكام المتدينون آفة الرياء، خاصة أولئك الذين نراهم دائما عبر شاشات التلفاز وهم يؤدون صلوات الجُمع والأعياد ونتابع التقارير المصورة حولهم في مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ يخافون لأن "أعمالهم وتضحياتهم" كانت ابتغاء ثواب الله فقط.

فليطمئن هؤلاء فهذا الأمر لا يدخل في أبواب الرياء، والله أعلم، إنما يدخل ضمن الآية القرآنية الكريمة "وأما بنعمة ربك فحدث"، فهم سيتحدثون بنعمة التوفيق التي أخذت بأيديهم إلى "إنجازاتهم العظيمة".

ولو تركنا "الكبار" جانبا وغضضنا الطرف عنهم إلى حين، فهل يحق لنا أن نتساءل، خاصة نحن الجزائريين، عن "نواب الشعب" أعضاء البرلمان، ونحن نشهد اليوم هذا "الموعد الانتخابي البرلماني* الحاسم" ؟

ألا نطمع أن يبادر نوابنا "المتقاعدون" المغادرون لقبة البرلمان إلى الكتابة في الصحف الجزائرية اليومية والأسبوعية، وما أكثرها... يحدثون الشعب عن انجازاتهم، واستجواباتهم للحكومة، وعندما وضعوها "عشرات المرات" في "حرج عظيم" دفاعا عن مصالح الشعب والدولة

* الانتخابات التشريعية الجزائرية 17-5-2007.

موظف برلمانـي !*

قصة غريبة عجيبة سمعتها من قريب لي ينشط في أحد أحزابنا السياسية، ولم أكن لأصدّقه بسهولة لولا معرفتي السابقة بصدقه في الحديث وبعده عن الكذب، والقصة عبارة عن حديث دار في كواليس إعداد قائمة انتخابية برلمانية اختلف كبارها كالعادة على الترتيب ومن يكون الرأس وغيره الذّيل..

كانت القائمة في حاجة إلى "سياسي" أمّي لاستمالة قبيلته الكبيرة، فهو من أصحاب الكلمة والنفوذ فيها أو "الغلَبة والعصبيّة" على حدّ تعبير العلامة ابن خلدون في مقدمته الشهيرة.. وقد أصرّ هذا الأميُّ أن يكون ترتيبه الثالث، ولم يكن الأمر سهلا؛ فالأول معروف ولا جدال حوله وأنّه الرأس على الدوام، والثاني له مكانته وما يؤهله، والثالث صاحب درجة علمية ولا ينبغي تأخيره أكثر من ذلك.

ولحل الخلاف وتجاوز هذه المعضلة قال رأس القائمة للرجل "صاحب العصبيّة": إذا جاءت النتائج حسب تقديراتنا وحصلنا على أربعة مقاعد فقد ضمنتَ الوصول إلى مبنى البرلمان، وإذا حصلنا

* الحوار / العدد 62 / 31-5-2007.

على ثلاثة مقاعد فقط فأعدك أن أستقيل وأتخلّى عن مقعدي وبالتالي تكون ضمن الثلاثة، وأردف "رأس القائمة": أنا استطيع أن أتدبر أمري وأحصل على منصب آخر من خلال علاقاتي في أجهزة الدولة.

وبكل أسف شديد ومرارة لا بد أن نعترف بأن مضمون القصة هو النظرة الحقيقية تجاه تلك المسؤولية والأمانة العظيمة "تمثيل الشعب" عند الكثير من النّواب في بلادنا وبلاد أخرى في عالمنا العربي والعالم الثالث الذي ننتمي إليه.

إن البرلمان في حقيقة الأمر هو إحدى السلطات الثلاث التي يتكون منها النظام الديمقراطي والحكم الراشد، وهو السلطة الأقوى حتى وإن بدت القوة الظاهرة في يد السلطة التنفيذية، والقوة الرادعة في يد السلطة القضائية، ودون أن يتولى البرلمان دوره كاملا في معادلة الحكم فإن الدولة، وإن حاولت أن تبدو محكمة البناء، تظل مجرد هياكل وأشكال دون روح تمدّها بالحياة الحقيقية.

إن البرلمان في أي عملية تحول ديمقراطي له دور جوهري لأنه أداة هذا التحول أساسا، ولا يمكن أن تتحقق ديمقراطية تمثل كافة أطياف الشعب وتعبّر عن مصالحه ما لم

يكن في البرلمان ممثلون أقوياء وصلوا عن طريق انتخابات نزيهة بعيدة عن كل شبهات التزوير.

وميزة البرلمان النزيه والقوي أنه يتيح فعلا لجميع أبناء الشعب ومختلف فئاته المشاركة الفعلية في صنع السياسة والقرارات المصيرية للبلاد والعباد، ومن ثم الوصول إلى حالة الانتعاش والرخاء، وهذا البرلمان النزيه والقوي نفسُه هو الذي يحمي المسيرة الديمقراطية بعد ذلك عبر مراقبته اليقظة للسلطة التنفيذية بشكل حاسم ودائم، وسنّ القوانين العادلة في شتى المجالات خاصة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية وضمان نزاهتها وسلامة قوانينها من أي ثغرات؛ بما يضمن دائما انتخاب النواب الأقرب إلى الشعب ومشاغله وتطلعاته.

ومع استمرار غياب برلمانات حقيقية في أغلب بلادنا العربية فإن حالة الموجود الآن صارت عاملا مساعدا على مضاعفة حجم الإحباط بين المثقفين والجماهير العربية على حد سواء، وأدّى إدمان أكثر البرلمانات العربية للفشل والزّيف ومساندة الحكومات إلى تسرّب الشك إلى نفس المواطن العربي في فكرة التمثيل من أساسها، ومدى جدّيتها وقدرتها على إنصاف المواطن فضلا عن مشاركته في صناعة القرار.

إن الحالة المأساوية والهزليّة التي تمرّ بها كثير من البرلمانات ومجالس التمثيل العربية جعلت "ممثّل الشعب"، في حالات كثيرة، لا يختلف عن الحارس الذي يفتح له الباب وهو يدخل بسيارته الفارهة، ولا عن موظف النظافة في مبنى البرلمان؛ فالثلاثة موظفون رسميون لا أكثر ولا أقل.

إن تمثيل الشعب في البرلمان ليس وظيفة، وإذا كان النائب يستلم راتبا عاليا ويتمتع بخدمات وتسهيلات مميزة، فذلك في الأساس لمساعدته على اكتساب النزاهة وتحصينه ضد كل محاولات الاستمالة عن طريق المال، وعندما يكمل النائب عهدته ويحصل على راتب تقاعدي ممتاز فالأوْلى به أن يضاعف من جهوده المجانية لخدمة البلاد عبر حزبه السياسي أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

وفي الختام أعتذر لحارس البرلمان وعامل النظافة حين ساويت بينهما وبين "ممثّل الشعب المزيّف"، وتلك إساءة في حقّهما؛ فهما شريفان يأكلان خبزا بكدّ اليد وعرق الجبين، أما "النائب المزيّف" فهو محتال يأكل الخبز بالضحك على ذقون الناس بدعوى تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم.

فليطلّقوا الخوف !*

الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول (1890 – 1970) عَلَم بارز في تاريخ فرنسا الحديث، شارك في الحرب العالمية الأولى، وتولّى في الحرب العالمية الثانية قيادة أكبر فرقة عسكرية في الجيش الفرنسي لكي يصد الهجوم الألماني، لكن باريس سقطت فغادر فرنسا سراً إلى لندن ليعلن بدء المقاومة.

دخل ديغول التاريخ بقوة يوم الثامن عشر من جوان/يونيو عام 1940 عندما وجّه نداءه الشهير إلى الشعب الفرنسي قائلا: لقد خسرنا المعركة ولكننا لم نخسر الحرب. وفي لندن شكّل ديغول حكومة فرنسا الحرّة، وناضل حتى تحررت بلاده، وبعد انتهاء الحرب اتّبع ديغول سياسة ديمقراطية تجاه شعبه، وكان أوّل قرار اتخذه هو إعطاء حق التصويت للنساء، ثم أسّس صناديق الضمان للفرنسيين الفقراء. وعلى الرّغم مما قدّمه لبلاده استقال من رئاسة الجمهورية عام 1946 بعدما شعر أن بعض الأحزاب السياسية لا تريده، وعاد إلى قريته ليعيش حياة عادية. وعندما تخبّطت الحكومات الفرنسية في التعامل مع القضية

* الحوار / العدد 68 / 7-6-2007.

الجزائرية وثورتها العظيمة استدعت الحكومة الفرنسية ديغول ليتولّى رئاسة البلاد من جديد.

رجل آخر يفوق ديغول شهرة وهو ونستون تشرتشل (1874-1965) الذي جنّب بريطانيا ويلات الاحتلال النازي وكان جنديا ناجحا، وسياسيا محنّكا، ومُؤلِّفا معروفا، وخطيبا مُفوّها.

عمِل تشرتشل ضابطا في الجيش ومراسلا حربيا، ثم انخرط في العمل السياسي حيث أُنتخب عضوا في مجلس العموم البريطاني، ثم عاد إلى الجيش من جديد عندما عُيّن قائدا للبحرية سنة 1911، واستطاع تطوير الأسطول البريطاني، و خلال عام 1917 تم اختياره وزيرا للذخائر والعتاد الحربي فعمل على تطوير وإنتاج الدبّابة الحربية البريطانية.

وبين الحربين عُيّن تشرتشل وزيرا للحربية، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عُيّن قائدا للبحرية للمرة الثانية، وبعد سقوط الوزارة عَهِد الملك جورج السادس برئاسة الوزراء إليه في العاشر من ماي 1940، ومن خلال موقعه قاد الحرب ضد دول المحور. وعندما استسلمت ألمانيا في السابع من ماي 1945 والتقى تشرتشل مع الرئيسين السوفيتي "ستالين" والأمريكي "ترومان" لمناقشة كيفية إدارة ألمانيا بعد الحرب؛ اضطر إلى

الانسحاب من المؤتمر على إثر فشل حزبه في الانتخابات، وعاد من جديد رئيسا للوزراء بعد فوز حزب المحافظين في الانتخابات عام 1951.

حياة الزعيمين المذكورين زاخرة بالانجازات والبطولات، لكنّ ذلك لم يمنعهما من التخلّي عن "الكرسي" عندما قال الشعب كلمته، والسبب على ما يبدو أنهما كانا يدركان جيدا أن "الممتاز الرائع" في وقت الحرب ليس بالضرورة كذلك بعد الحرب في نظر الشعب، وأنّ من أبدع وأنجز في وقت وظرف لا يُعطى "صكاً على بياض" في مصادرة إرادات الآخرين أو المزايدة عليهم بانجازاته.

بعض زعمائنا العرب المعاصرين قضوا في الحكم عقدين وثلاثة وأكثر، وهم كما تقول عنهم "منابرهم الإعلامية" قدّموا ما لا يمكن وصفه للوطن والمواطن، وهو ما يصعب التعبير عنه إلا بعبارة واحدة: (قبلهم لم يكن للوطن وجود وبدونهم لن يكون له مستقبل)، والشعب كما تقول المنابر الإعلامية يعشقهم ويخرج دائما، طوعا لا كرها، في مسيرات تأييد واستقبال ووداع، ولو خُيِّر أي شعب عربي لَمَا رضيَ بأقل من أن يصبح عليه الزعيم ويمسي بجسده وروحه، أو من خلال الشاشة على أضعف الإيمان.

ومع أننا في حاجة إلى إهمال كثير من حقائق التاريخ والجغرافيا والقفز على المسلّمات والتنازل عن أجزاء مهمة من عقولنا لكي نصدّق ما تقول المنابر الإعلامية العربية؛ فإننا نقبل جدَلا بتلك الإنجازات العظيمة.

إن ديغول انسحب من رئاسة البلاد في أوج تألقه، وتشرتشل خسر الانتخابات وهو في قمة هرم النصر، وعادا يزاولان حياتهما العادية، وبعد فترة عاد كل منهما إلى ما كان عليه، الأول بدعوة من الحكومة والثاني عبر صندوق الاقتراع.

وعليه إذا كان الزعماء العرب واثقين من إنجازاتهم العظيمة وتفاني شعوبهم في حبّهم، فلماذا لا يحاولون دخول التاريخ بشكل أوسع و"أنظف وأطهر"؟، والطريقة بسيطة للغاية! عليهم فقط أن "يطلّقوا" الخوف، و"يصدموا" شعوبهم باستقالات أو تنازلات، لنراهم يعودون إلى بيوتهم سالمين آمنين، ولا بأس بعد فترة من الزمن أن يجرّبوا حظوظهم من جديد ويخوضوا غمار الانتخابات ليتأكدوا أن الشعوب تعشقهم فعلا فتنتخبهم من جديد في أجواء ديمقراطية دون أن يكون في معيّتهم جحافل أمنية وعسكرية وسياسية وإعلامية.

الأقلام الصحفية و"العروش الخفيّة"*

الصحافة الحرّة والجادّة تلعب دور السلطة الرابعة في الدول الديمقراطية بعد السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقد لا نبالغ إذا قلنا إنها تحولت في الديمقراطيات الأكثر عراقة وشفافية إلى سلطة أولى، من الناحية العمليّة، بعد أن أصبحت المراقب الأول لأداء الحكومات وكل ما يتبعها من مؤسسات وهيئات.

وتقوم الصحافة بدورها الرقابي في هذه الديمقراطيات دون أدنى سلطة من أحد عدا سلطة المعايير الأخلاقية والمهنية والمصلحة العليا للبلاد، تلك المصلحة التي تكون محلّ إجماع من جميع ألوان الطيف السياسي والاجتماعي والعرقي في البلاد، لا تلك "المصلحة العليا" التي تستعملها الحكومات الشمولية في العالم الثالث مطيّة للتضييق على الحريات وكتم أنفاس المعارضين بأي شكل من الأشكال.

وفي بلادنا، ونحن في الخطوات الأولى على طريق انفتاح اقتصادي وحياة ديمقراطية، لا بد أن تلعب الصحافة دورها كاملا

* الحوار / العدد 80 / 21-6-2007.

غير منقوص، وعلى جميع المستويات، وغير ذلك فلن نكون سوى نُسخًا رديئة وصورا باهتة الألوان لتجارب دول أخرى ارتدى رؤساؤها ووزراؤها وسياسيوها وصحفيوها أردية وعباءات وبرانس الديمقراطية وتشدّقوا بمصطلحات كبيرة من قبيل سيادة القانون وسلطة الشعب وصندوق الانتخاب الشفاف، لكن دون أدنى صدق أو انسجام مع مقتضيات الديمقراطية.

وتجربة الصحافة الحرة في الجزائر لم تأخذ حقها في النمو الهادئ الطبيعي، فقد جاءت التعددية بما يشبه "العملية القيصرية" فتكاثرت الأحزاب بشكل كبير وكثرت معها الصحف والمنابر الإعلامية، ومن جديد و"على حين غِرّة" دخلت البلاد في نفق مظلم بعد إيقاف المسار الانتخابي مطلع عام 1992، وظلت البلاد بعد ذلك في "منزلة بين المنزلتين"؛ لا هي دولة حزب واحد ولا هي دولة ديمقراطية؛ حيث توجد للديمقراطية صور وأشكال وحتى بعض الممارسات، لكنها ظلت بعيدة عن الحد الأدنى المطلوب للديمقراطية التي تعني التداول السلمي الحقيقي على السلطة.

وحين بدأت العافية تدبّ في أوصال البلاد هاهي الصحافة أيضا تحاول يوما بعد يوم "العروج" إلى مراتب عليا على طريق الشفافية والكلمة الحرّة والمهنية في نقل الخبر وعرضه وتحليله

ومناقشته وإبداء مختلف الآراء حوله، وقد بلغت بعض الجرائد الجزائرية قدرا مقبولا في الجرأة ونقل الحقيقة، والخوض في ملفات شائكة.

وحتى تلعب الصحافة في بلادنا دورا فعّالا وإيجابيا لابد لها أن تتخلص في البداية من شوائب ورواسب الماضي التي ارتبطت بها خلال فترة "صحافة المنبر"، حيث كانت أغلب الصحف مجرد منابر تُلقى من خلالها التوجيهات والخطب المزخرفة، وكانت معظم أخبارها على طريقة "ودّع، استقبل، أكل، شرب، دشّن.."، كما كانت التحقيقات والحوارات في أكثرها موجهة بشكل دقيق حيث تدخل "المطبخ الصحفي" قبل تقديمها للقراء ليُقص منها كل ما يرى "وليّ الأمر" أنه لا مصلحة عاجلة أو آجلة للمواطن في معرفته، ثم تخرج من المطبخ وهي محاطة بكل أنواع المقبّلات والمشهّيات.

ولعل أبرز ما يجب أن تتخلص منه صحافتنا أيضا هو "انتظار الإشارة الخضراء"، أو التريّث حتى "يسقط الجمل أرضا" فتبدأ سكاكين الصحافيين في تقطيع اللحم مع "المقطّعين" وأكله مع "الآكلين"، فالصحافة التي تواكب الحياة الديمقراطية تتميز بروح المبادرة، والبحث عن الأخبار قبل شيوعها، وفضح "الفضائح" قبل أن تنتشر روائحها العفنة بوقت مناسب، والتنبيه إلى الجريمة أو

المصيبة ومحاولة التنقيب عن أسبابها قبل وقوعها، لأنها إذا وقعت لم يعد للصحفي دور سوى النقل، والتحليل في أحسن الحالات.

وصحافتنا، وهي في المرحلة الأولى على خطى المهنية والحرفية والشفافية، تجد نفسها في مواجهة مع أول امتحان صعب وعسير للغاية وهو ملفات الفساد تلك المعركة التي ينتظرها الشعب بفارغ الصبر، كما ينتظرها المخلصون والطيبون داخل وقرب دوائر صنع القرار.

وإلى الآن اختارت أغلب الصحف في تغطية ملفات الفساد دور الناقل فقط والمسارع إلى التقاط ما "تجود" به أروقة المحاكم، لكن المطلوب هو "ذات الشوكة" حيث المبادرة إلى حملات محاربة الفساد وتعرية رؤوسه وكشف أوكاره.

وإذا اختارت الصحافة "ذات الشوكة" فإنها ستدخل في مواجهة شرسة مع الفساد ولوبياته الخفية، وستواجه الكثير من العراقيل والتحديات على مستوى المؤسسات والأفراد، لكنها إذا صبرت، والنصر صبر ساعة كما قالت العرب قديما، فستتهاوى أعمدة الفساد على رؤوس الأشهاد، وستساهم الأقلام الصحفية في إسقاط "العروش الخفيّة".

لو دامت لغيرك...*

سألني جاري عن رئيس مجلس بلدي تجْمعنا به علاقة طيبة، وهو رجل جادّ حاول أن يتميز في عهدته ويقدم ما في وسعه لمواطنيه، أو يحافظ على أموالهم على الأقل ولا يبعثرها في مشاريع وهمية كما يحلو له أحيانا أن يمزح.

قلت لجاري إن الرجل لا ينوي الترشح مرة ثانية فقد تعب خلال السنوات الخمس التي قضاها على رأس إدارة البلدية، فاستغرب الجار الطيب وتساءل: لكن كيف سيعود إنسانا عاديا، بعد وهج المسؤولية، وتزاحم الناس على مكتبه وبيته، والسلطة التي كانت في يده، والوجاهة التي "تمتّع" بها سنين عددا.؟

واستطرد جاري في حديثه فقال إنه يعرف رؤساء بلديات غادروا مناطقهم إلى مدن بعيدة بعد انتهاء مسؤولياتهم خوفا من الناس وحديثهم وتهكّمهم وحتى تشفّيهم، ولم يستطيعوا، على حدّ قول جاري، أن يعودوا مواطنين عاديين كسابق عهدهم.

* الحوار / العدد 92 / 7-7-2007.

هذا بالنسبة لرؤساء بلديات ربما كانت المسؤولية لبعضهم نقمة أكثر منها نعمة، ومغرما قبل تكون مغنما، أما إذا حوّلنا أنظارنا إلى الأعلى فإن الأمر أدهى وأمرّ.

والحقيقة التي لا تحتاج إلى ذكاء خارق هي أن أغلب المسؤولين في بلاد العالم الثالث رسخ في أذهانهم أن عقد المسؤولية "عقد أبدي" على غرار عقود الزواج حيث النيّة المؤبدة فيها ابتداء، وإذا صلح حال الزوجين فلن يفرّق بينهما إلا هادم اللذات ومفرّق الجماعات.

وأكثرية هذا الصنف من المسؤولين، وبعد تربّعهم على كرسي "الوظيفة السامية"، يحرّمون على أنفسهم النظر إلى الوراء، وهكذا تراهم يصعدون وتعلو بهم المراتب، وكلما صعدوا أكثر ازدادت الشقّة بينهم وبين المواطن العادي، ومن هناك يجدون أنفسهم في دوامة من الهواجس الأمنية والخوف من "الخطر الدائم"، وهكذا لا يجدون غضاضة في اعتزال العوام وأسواقهم ومقاهيهم، وحتى إذا صلّى أحدهم في مسجد، أو حضر جنازة تحوّل المكان إلى "منطقة أمنية مغلقة".

وتكون المصيبة أعظم عندما يكون المسؤول أو الإطار السامي سليل "سلالة حاكمة"، فهو منذ نعومة أظفاره قد اعتزل الناس أو هكذا وجد الوالد "أطال الله في عمره ومتّعه بالصحة

والعافية" يطلب منه ذلك، ويحذره من مخالطة عوام الناس وارتياد الأسواق الشعبية وتذوق أكل أو شراب المقاهي والمطاعم العادية، ومنطقيّ أن ينشأ "مسؤول المستقبل" "مطعّما" ضد "العوام" ويملك الجاهزية في المستقبل لتوقيع قرارات أو إقامة مشاريع أو صرف أموال هي في واد واحتياجات الشعب المسكين في واد آخر، ولن يعرف هذا المسؤول معنى وقوف المواطن في طابور طويل لانتظار سلعة أساسية، أو قضاء يوم كامل في انتظار معاملة إدارية بسيطة.

وهكذا في بقية جوانب الحكم والمسؤولية: "أعرف الأمثال والأشباه، وقِس الأمور بنظائرها"، والنتيجة في الغالب حكام ومسؤولون يغرّدون خارج سرب الوطن والمواطن والمصلحة القومية، والأسوأ من ذلك أنهم صاروا، بفعل تراكم الأحداث في العقل اللاواعي، يرون جلوسهم على كراسي المسؤولية قدرا مقدورا، ولن يخطر على بال أحدهم أن يكون بعيدا عن الكرسي يوما ما.

وبعد هذه "البرمجة" الخاطئة الخطيرة يجد هذا النوع من المسؤولين أنفسهم في "عشق" لا نهاية له مع الكراسي، وذلك العشق هو "أم الخبائث"؛ فتشبّث الواحد من هؤلاء بالمسؤولية يدفعه إلى أن يداهن وينافق مَن فوقه ليظل على كرسيه ثابتا،

ويوافق ويدعم قرارات وخططا في غير منفعة العباد والبلاد لصالح جهة أو حزب أو مسؤول أعلى ليساعده على الثبات على الكرسي، ويصل الأمر إلى أخطر من ذلك عندما يصبح المسؤول أداة في يد مشاريع وأجندات ومصالح دول خارجية، فقط لكي يظل ثابتا على الكرسي.

والحل فيما نحن فيه من مصائب هو "إعادة التأهيل" والنظر لهؤلاء المسؤولين على أنهم مرضى في حاجة إلى علاج، وإذا خلصت النوايا وصدقت العزائم فلربما رأينا في دول عالمنا الثالث معاهد ومؤسسات علاجية تُعنى بهؤلاء المرضى، وتؤهلهم نفسيا إلى أن تزول عنهم هواجس الخوف وآفات الاستعلاء، ويؤمنوا من جديد أنهم بشر كغيرهم وأنّ أحدهم مهما علا شأنه (تنتنه عرقة، وتقتله شرقة، وتؤذيه بقّة، وهو خلال ذلك يحمل في بطنه العذرة).

وعندما يتخرجون من هذه المعاهد يُحسن أن تكون هدية التخرج لوحة زاهية الألوان كتب عليها: (لو دامت لغيرك ما وصلت إليك).

التربية الديمقراطية*

عملية التغيير تمر بأربعة مراحل، لعل أخطرها المرحلة الأولى حيث يكون الفرد أو المجتمع غير مدرك لما يقوم به، ولا يعي حقيقة الوضع الذي هو فيه، ولا ينتبه إلى حجم الأخطاء أو السلبيات أو التخلف الذي يقبع في دركاته، والمرحلة الثانية من مراحل التغيير هي أولى الخطوات الحاسمة، وهي وعي الفرد أو المجتمع بحقيقة وضعه أو أصل مشكلته لينطلق بعد ذلك إلى المرحلة الثالثة حيث اكتساب المهارات أو السلوكيات الجديدة وتطبيقها ليصل إلى المرحلة الرابعة بعد المثابرة والمداومة، ليجد المستوى الذي يصبو إليه، في السلوك أو الأخلاق أو المدنية، قد تحوّل إلى عادة متجذّرة.

وفي مجال السلوك الديمقراطي والحكم الراشد يكاد الإجماع ينعقد على أن الجميع في مجتمعاتنا العربية صار يدرك حقيقة المشكلة، وأصل البلاء، والمستوى المتدني الذي نعيشه في ميدان الوعي الديمقراطي وإدراك المواطن لحقوقه من جهة، وقدرته واستعداده للمطالبة بها من جهة ثانية.

* الحوار / العدد 97 / 12-7-2007.

وهذا الإدراك أو الوعي تتفق فيه الشعوب والحكومات على حد سواء، حتى لو تقاعست الشعوب وتراخت عن التحرك السليم والواعي والحضاري للمطالبة بحقها في حياة ديمقراطية مدنية تتماشي مع ثوابتها وخصوصياتها، وحتى لو استمرت أكثر الحكومات في اللعب بالديمقراطية لإطالة عمر الديكتاتورية؛ فهي تدرك دون أدنى شك أنها في النهاية تعيش داخل عالم "القرية الواحدة"، وتدرك أيضا، كما تدرك حكومات كثيرة لدول ما يُصنف بالعالم الثالث، ضرورة التغيير الحقيقي الشامل وبأن أيام الحكم الفردي الشمولي قد ولّت إلى غير رجعة، وحتى ما يتصرف به بعض أصحاب هذا النموذج اليائس، البائد لا محالة، لا يعدو مجرد أنفاس أخيرة تخرج من جسد منهك لن يصمد طويلا أمام زحف الوعي الشعبي.

ذاكرة التاريخ، القديم والحديث، زاخرة بنماذج صنعت المفاجأة حيث يستجيب صاحب السلطة والصولجان إلى نداءات العقل ويعلن "توبة نصوحا" بعد سنوات طويلة من الحكم الفردي الظالم المتسلط، وفي عالمنا العربي نحتاج في مثل هذا الأمر إلى "رياضة نفسية شديدة" لنصل إلى درجة عالية من التفاؤل، ومن خلالها نقلّب النظر في الوضع العربي الرسمي الحالي ونتوقع التغيير والتوبة الجماعية عن الدكتاتورية ومعاداة الحرية، وقد

يكون ذلك لعوامل خارجية، إذا صدقت نوايا الضغوط الغربية، ولعوامل داخلية محضة كاليقظة المفاجئة للضمائر الرسمية والوعي الشعبي الميداني الناضج الذي قد يظهر في زمن قياسي للغاية، وهكذا تزول غُمّة الحكومات الشمولية.

لكن الطريق الأسلم هو وضع أساس البناء الديمقراطي المنشود من خلال الأجيال الجديدة التي يُتوقع لها أن تقود البلاد، وأول خطوة حاسمة في هذا الشأن هو تجنيب هذه الأجيال ويلات المناهج "الفاشلة ديمقراطيا"، حتى لو بدت ناجحة علميا ومتخمة ثقافيا.

إن الهدف الأول للعملية التربوية، على حد تعبير أحد التربويين، هو تخريج رجال قادرين على إنتاج أشياء جديدة وليس إعادة ما أنتجته الأجيال السابقة.

وهكذا إذا أردنا أن يساهم الجيل الصاعد في بناء مجتمع ديمقراطي، فعلينا أن نطعّم المناهج التعليمية ببرامج ومهارات وسلوكيات تساهم في تخريج الفرد السوي الذي يعتز بنفسه وفكره وثقافته، ويقبل الآخر وثقافته وفكره في نفس الوقت، ولا يفكر في إقصائه أو إبادته، وهكذا يتولى المسؤوليات مستقبلا دون انغلاق حول الذات، ودون أي ضيق بالآخر وفكره، حيث صار يدرك أن التنوع قوة وثراء وشيء من طبيعة الكون وسنن الحياة.

ولكي تتحقق تلك الأهداف ونوفر التربية الديمقراطية لأبنائنا لابد أن يكون الجالس على كرسي المسؤولية التربوية والمربي المباشر ديمقراطيا، حيث يقبل النقد والتوجيه، ويحسن الاستماع للآخرين دون أن يمارس عليهم وصاية ظالمة أو أبوّة متعالية دون وجه حق.

إن أموالا كثيرة تبذل على مؤسسات التعليم ومواد كثيرة تدرس وهي مواد أساسية وضرورية، لكننا في حاجة ماسة إلى زيادات وإضافات، عملية ونظرية، في مناهجنا التربوية ترسخ ثقافة الحوار والسلوكيات الديمقراطية.

والزيادات والإضافات المطلوبة متوفرة بين أيدينا.. نجدها ونحن نقلّب صفحات تراثنا وماضينا حيث الكثير من الأمثلة، الجماعية منها والفردية، التي احترمت الآخر وتعايشت معه، وشكّلت نموذجا، قبل قرون طويلة، لديمقراطية حقيقية، وإذا نظرنا حولنا نجد خبرات وتطبيقات عملية إنسانية معاصرة، قد لا تصلح بكل حذافيرها للتطبيق في بلادنا، لكن الاقتباس منها متاح دون شك، خاصة أنها ليست حكرا على لون أو جنس، فالمعارف والتجارب البشرية ملك مشاع للجميع.

ثقافة الاعتذار والاستقالة*

مكاتب الاقتراع وطوابير الناخبين والأوراق والأختام وتفريغ الصناديق وفرزها بعد ذلك وإعلان النتائج... كلها مظاهر وآليات صارت متاحة ومشاهدة وعادية حتى في دول ما زالت تعيش في أعماق الدكتاتورية، فضلا عن الدول التي بدأت تخطو خطواتها الأولى نحو ديمقراطية حقيقية، أو تلك التي قطعت أشواطا معتبرة في طريقها.

وهكذا فالصندوق وما معه لا يعتبر وحده معيارا للديمقراطية، فالعبرة بالتداول السلمي على السلطة وبقبول الرأي الآخر، وبثقافة الاعتراف بالخطأ بشجاعة وروح رياضية، ومن ثم الاستقالة على رؤوس الأشهاد والاستعداد للمحاسبة على التقصير كما يحدث في الديمقراطيات العريقة.

إن الدراسة المتأنية المتعمقة لأخلاقيات وسلوكيات الفعل الديمقراطي الحقيقي تجعلنا نقف على أن "القوم" في الديمقراطيات العريقة قد تشبعوا بثقافة الاعتراف بالخطأ والاعتذار عن المزالق، ومن ثم الاستقالة والتضحية بالموقع والمنصب والامتيازات إذا كان

* الحوار / العدد 114 / 2-8-2007.

الخطأ جسيما. وهذا الأمر لا يحدث وفق لوائح وقوانين محددة، بل يحدث باعتباره جزءا من تقاليد وأخلاق لازمت وتلازم الحياة الديمقراطية الحقيقية.

وبعد الاستقالة والتضحية بالمنصب ينتقل المسؤول الديمقراطي قلبا وقالبا إلى مرحلة أخرى متقدمة وهي مراجعة المسيرة والنقد الشخصي، وهكذا يكتب هذا المسؤول المستقيل سيرته الذاتية، ويعترف بكل شجاعة بمواطن الخطأ في تبنيه لسياسة ما، أو اتخاذه لقرار معين، أو اعتماده على أشخاص ظهر له لاحقا أنهم لم يكونوا في مستوى المسؤولية، أو تخليه عن ذوي كفاءات وخبرات دون دراسة كافية.

هذا عندهم أما في أغلب بلادنا العربية فالغياب التام أو شبه التام لثقافة الاعتذار ما زال هو السائد، وفي مقابله نجد ثقافة التبرير والدفاع عن النفس، بحق أو بغير حق، هي المسيطرة على نمط تفكير المسؤولين، ونرى المسؤول، مهما كانت درجة مسؤوليته، يبحث دائما عن طرف يحمّله مسؤولية الخطأ أو الفشل، بل ويجعل منه كبش فداء وجسرا يمرّ عبره إلى سنوات أخرى من المسؤولية، والنتيجة أن أكثر من نصف قرن من عمر الدول العربية المعاصرة يخلو، بشكل شبه كلي، من مظاهر الوقوف أمام الشعوب والاعتراف بالخطأ وتحمّل المسؤولية

كاملة، ومن ثمّ التخلي عن كرسي الحكم بشرف وشهامة وإفساح الطريق للغير... فالأمة ليست عقيمة كما حاولت الخطابات الرسمية والكتابات المأجورة أن ترسّخ في أذهاننا على مدى عقود من الزمن، حين عملت على إقناعنا بأشد ما يمكن أن الزعيم الأوحد لن يتكرر ولن تلد النساء له شبيها.

في كثير من بلادنا العربية يحدث العجب العجاب ولا يتحرك الكرسي قيد أنملة تحت مسؤولين متوسطي الحال، فضلا عن المسؤولين الكبار ذوي الأحجام المتميزة والتاريخ "العريق" والتجربة الطويلة "المملّة" في التربع بكل هدوء ونشوة وتلذذ على الكرسي.

وهكذا مرّت بأغلب بلادنا العربية مآسي تشيب لها الولدان، لكن الجالسين على الكراسي لا يأبهون لها كثيرا، ولا تُغيّر من مسار حكمهم وسياستهم شيئا؛ فنرى سفينة تغرق ويلقى المئات حتفهم بسبب إهمال واضح بيّن وتقصير جليّ من الجهات الرسمية المسؤولة، ومع ذلك ينظر المسؤولون بعضهم إلى بعض بأعين باردة ويتبادلون الرأي والمشورة في أوكار الاجتماعات الخاصة، ويخرجون بعد ذلك باعتذارات وتبريرات سخيفة، ولن يفكر أحدهم في الاستقالة وتحمّل المسؤولية، بل يظهرون على شاشات التلفزيون ويتحدثون لوسائل الإعلام وكأن وجوههم من صفيح، وكأن الضحايا حشرات ضارة تم التخلص منها.

ويضرب الزلزال منطقة ما ويقضي المئات تحت أكوام البنايات المغشوشة، وتتسرب معلومات وتقارير عن حجم الإهمال في البناء ومراقبته، ومع ذلك يظل المسؤولون المباشرون وغير المباشرين في مناصبهم يجلسون على كراسيهم كأن الأمر حدث في إحدى دول أمريكيا اللاتينية.!!!

وعلى نفس الشاكلة نرى أحزابا تحصل على نتائج كارثية في الانتخابات، وجمعيات تحقق أرقاما ممتازة على طريق الفشل، ومع ذلك يظل المسؤولون هنا وهناك على كراسيهم.. والنتيجة هي تكرار الفشل وإعادة تزيين وتلميع المسار الخاطئ.

إن الديمقراطية بناء متكامل وسلوكيات عملية قبل أن تكون مجموعة خطابات رسمية ومظاهر شكلية، وما لم نسع، بشتى الطرق، إلى غرس ثقافة الاعتذار في نفوس الجميع حكاما ومحكومين؛ سنظل في مكاننا عقودا أخرى، نضيّع أوقاتنا بمظاهر ديمقراطية فارغة المضمون، ونلعق في نفس الوقت أشواك أوضاع شاذة لا هي ديمقراطية حقيقية، ولا هي ديكتاتورية جلية دون قناع.

المعارضة ذلك الحق المقدس*

مفهوم المعارضة من الناحية اللغوية واسع جدا وقابل للتمدد والتوسع، فهو يشمل كل من عارض أو رفض الواقع الموجود، حتى لو كان من أولئك الانطوائيين السلبيين الذين لا يحملون أي شكل من أشكال المشاريع التغييرية، أو أولئك الذين لا يعجبهم "العجب أو الصوم في رجب"، ولا يرون أنفسهم إلا معارضين من المهد إلى اللحد.

لكن المعروف في النظم الديمقراطية أن المعارضة هي ذلك الحزب أو الفصيل أو التحالف أو التجمع الذي يحمل مشروعا متكاملا، ويمثل البديل للواقع السياسي الموجود عندما يختاره الشعب عبر صناديق الاقتراع.

والمعارضة والسلطة ثنائية قائمة في النظم الديمقراطية، فلا ديمقراطية دون معارضة تراقب الحزب الحاكم وتنبّه إلى أخطائه، بل وتشكل في مقابله حكومة ظل تتابع جميع تفاصيل إدارته للبلاد، كما يحدث أحيانا في بعض الديمقراطيات العريقة.

* الحوار / العدد 156 / 20-9-2007.

وعلى هذا الأساس فإن المعارضة إن لم تكن موجودة فالواجب إيجادها، لأنها رقابة دائمة ومستمرة لأداء الحاكم ومَن حوله، تدرس الخطط التي يعلنها، وتنتقد السياسات والتوجهات التي لا تتوافق مع الدستور والقوانين والمصلحة العامة، وبالتالي تحدّ من تفرد الحاكم وطغيانه العاجل أو الآجل.

وإذا سلّمنا بضرورة إيجاد المعارضة، فإن الحذر مطلوب حتى لا تكون هذه المعارضة مجرد بالونات زاهية الألوان لسدّ فراغات محددة في البناء الديمقراطي الشكلي، ومن ثَمّ تسوّق الحكومات الشمولية نفسها على أنها ديمقراطية، "لحاجة في نفس يعقوب"، أو لتفادي ضغوط خارجية ومواكبة تغيرات دولية.

ومع أن المعارضة، في الظاهر على الأقل، تسير في الاتجاه المعاكس للحكومة؛ فإن هناك مواقف معينة، تمليها المصلحة الوطنية ونداء الضمير والعقل والمنطق، تقف خلالها المعارضة إلى جانب الحكومة، وبالعكس تماما هناك مواقف يكون الصواب فيها هو معارضة الحكومة تماما وبجميع الوسائل الدستورية المتاحة. أما المعارضة لأجل المعارضة فقط فهو منطق مرفوض، كما هو الشأن بالنسبة للولاء المطلق للسلطة، مهما كانت نزاهة هذه السلطة، لأنه يصب، علمنا أم جهلنا، في خانة دعم الحكم الفردي التسلطي.

وحتى نصل إلى ترسيخ تقاليد ديمقراطية في بلادنا العربية لا بد من نشر مفهوم المعارضة إلى أن يصبح كل مواطن مؤهلا وقادرا على أن يرفع صوته وينادي بمعارضته لنظام الحكم، لا يستحي ولا يخاف، فهو غير متفق مع شكل الحكم أو السياسة القائمة لا أكثر، وليس مجرما أو قاطع طريق أو رئيس عصابة أشرار، والوطن للجميع وتحت مظلة الدستور يستطيع جميع الفرقاء طرح برامجهم على الشعب الذي سيقرر في النهاية من يحكمه.

على كل مواطن أن يؤمن بحقه المقدس في المعارضة البناءة الإيجابية، وإذا كان من حقه أن يقول نعم بملء فيه، فليكن على يقين أن من واجبه أيضا أن يقول "لا" بنفس الفم "المليان" ونفس اللهجة القوية الواثقة، وليكن على يقين بأن "لا" قد تكون أحيانا في صالح الوطن أكثر من "نعم"، خاصة إذا ساعدت "نعم" على تكريس سياسة خاطئة، وسواء قالها المواطن عن قناعة وحسن نية، أو قالها تزلفا أو عن رغبة أو رهبة.

في الدول الديمقراطية نرى قادة وسياسيين ومفكرين وفنانين يعلنون معارضتهم لهذا الرئيس وسياسته أو ذاك، ولا يجدون في ذلك أية غضاضة، أما في أكثر بلادنا العربية فما زال العدد المعتبر من النخبة يرى السلامة والأمان في تولية الظهر للمعارضة، وحتى إذا عارض أحدهم يوما ما سياسة أو جهة في

الحكومة انتقى كلماته بدقة وعناية فائقة، وارتدى في آخر كلامه أو خطابه أو مقاله عباءة الزعيم أو الرئيس، فيقول: وهذا يخالف ما قاله الرئيس، أو يتناقض مع برنامج الرئيس، أو هو خلاف ما أعلنه الزعيم، أو إن الزعيم لن يعجبه هذا الأمر.

وأخيرا على المعارضة أن تجسد روح الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة من خلال تشكيلاتها وهياكلها السياسية، فلا يمكن أن نستسيغ نداءات حزب معارض للتداول على السلطة، وهو في واد والتداول في وادي آخر؛ فالرئيس والوجوه البارزة المتنفذة هي ذاتها منذ عشرين أو ثلاثين سنة.

كما لا يمكن "هضم" معارضة لا تقبل الرأي الآخر ولا تحترم حق الآخرين في النشاط تحت مظلة الدستور، لأن مثل هذه المعارضة إذا وصلت إلى الحكم فلن تكون سواء نسخة مكررة من الحكم الشمولي الدكتاتوري.

حكومة الظلّ*

أول الدول الديمقراطية التي عرفت نظام حكومة الظل كانت بريطانيا التي تتميز، إلى جانب عدد من الدول الديمقراطية الأخرى، بمبدأ الثنائية الحزبية، وقد انتقل تقليد حكومة الظل بعد ذلك إلى دول أوروبية ملكية أخرى تعرف هي أيضا نظام الثنائية الحزبية في الحياة البرلمانية.

في التجربة البريطانية تبدأ ملامح حكومة الظل في الظهور مع بدء الحملة الانتخابية بين الحزبين المتنافسين أي المحافظين والعمال، حيث يتصدر زعيما الحزبين القوائم الانتخابية والحملات والمهرجانات الدعائية والمناظرات الانتخابية، كما أن الناخب البريطاني يتعرف خلال الحملة الانتخابية على رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة لكلا الحزبين، وبعد انتهاء العملية الانتخابية يقوم زعيم الحزب الفائز بأغلبية مقاعد مجلس العموم (البرلمان) بتشكيل الحكومة، بينما يتحول الحزب الخاسر تلقائيا إلى المعارضة من خلال البرلمان ويشكل حكومة ظل هي تلك

* الحوار / العدد 162 / 27-9-2007.

التي أعلن عنها خلال حملته الانتخابية، ويكون رئيس هذا الحزب هو رئيس حكومة الظل وزعيم المعارضة حيث يتمتع باحترام كبير في مجلس العموم، ويجلس مقابل رئيس الوزراء في الجلسات التي تجمع الحكومة مع مجلس العموم، ويبدأ هو بتوجيه الأسئلة إلى الحكومة ورئيسها، كما يستقبل رؤساءُ الدول والحكومات، الذين يزورون بريطانيا، زعيمَ المعارضة أو رئيسَ حكومة الظل، ودون أي حساسية أو حرج كما يحدث في بعض دول العالم الثالث حيث تقوم الدنيا ولا تقعد أحيانا عندما يستقبل رئيسٌ أو وزيرٌ زائرٌ شخصيةً معارضةً.

وحكومة الظل هذه تعمل على مراقبة عمل الوزارة وترصد كل أخطائها وتشهّر بها إعلاميا وسياسيا، ويقوم كل وزير ظل بمراقبة الوزير المقابل له في الحكومة الفعلية ومتابعة خططه وإنجازاته، وتتجسد هذه المراقبة بما يقدمه البرلمان من أسئلة واستجوابات للحكومة بهدف الكشف عن حقيقة أدائها، وهكذا فالمشهد الديمقراطي يكتمل بوجود حكومة الظل، التي تمثل بالفعل "معارضة منهجية" على حدّ تعبير البعض.

ومن فوائد حكومة الظل أنها تمثل البديل الجاهز للحكومة الفعلية في حال سقوطها، وهكذا يكون الرأي العام مدركا لمن سيحكمه بعد الحكومة القائمة، وأيضا يتاح للشعب مراقبة المشهد

السياسي بصورة مكتملة، حيث تجلس الحكومتان الفعلية وحكومة الظل وجها لوجه في البرلمان، وتتكشف الخطط والإنجازات والأرقام.. وعندما يفهم الشعب حقيقة ما يجري يكون أقدر على اتخاذ مواقف صائبة.

إذن بريطانيا ورغم عراقة النظام الديمقراطي فيها تجد من المناسب تشكيل حكومة ظل، فما بال دول العالم الثالث التي مازال بعضها يحبو فقط على طريق الديمقراطية، ويملك كثير منها حكومات ظل من نوع آخر، هي تلك اللوبيات وأصحاب المصالح والأيادي الخفية التي تتحرك وراء الحكومة الفعلية القائمة، وتوجه أعمالها وخططها لفائدة فئة معينة، أو لصالح قوة أجنبية متنفذة.

وهكذا فإن أكثر بلاد العالم الثالث تحتاج فيها المعارضة إلى فكرة حكومة الظل، فهي مناسبة جدا لترقية الأداء وتفعيل مراقبة الحكومة وتجلية الصورة لعامة الشعب، وبالتالي الوصول إلى أداء سياسي أكثر شفافية وخدمات حكومية أكثر فاعلية وجدية يستشعرها الشعب في تفاصيل حياته اليومية.

وفي بلادنا يمكن الذهاب بهذه الفكرة إلى مستوى أبعد من البرلمان والحكومة، حيث يمكن النزول بها إلى مجالس البلديات التي ترتبط نشاطاتها مباشرة بمصالح الشعب اليومية.

فكرة سهلة وميسرة للجميع، فبعد أن تفوز قائمة ما على المستوى البلدي وتمسك بزمام الأمور وتقسّم المهام بين أعضاء المجلس؛ تقوم القائمة الرئيسية المعارضة بتشكيل مجلس مواز، أو مجلس ظل، ويكلف كل عضو فيه بمراقبة عضو المجلس الحقيقي المقابل له، وهكذا تبدأ المراقبة والمتابعة بشكل منهجي مدروس، ومتابعة متخصصة على مدى عهدة المجلس المنتخب.

ولأن كثيرا من البلديات تتحكم فيها "مجالس ظل اللوبيات وأصحاب المصالح"؛ فإن مجالس الظل القوية المنهجية سوف تساهم في كشف المستور ودعم الخطط الناجحة والبرامج التنموية الحقيقية، لا تلك التي تكون مجرد "شماعات" تعلق عليها عمليات تحويل الأموال إلى الجيوب الخاصة، وتجميع الثروات، وفي النهاية تبديد الميزانيات المخصصة لرفاهية الشعب.

المجلس الموازي أو "مجلس الظل" يتكفل بتقديم الاستشارات والنصائح في الوقت المناسب، ويطلع الشارع الانتخابي على كل ما يخصه، وعندما تُقابَل نصائحه بالرفض أو التجاهل يستطيع مخاطبة الرأي العام مباشرة، ويعدّ حصيلته الخاصة عن عهدة المجلس المنتخب ويضعها أمام الناخبين في الموعد الانتخابي اللاحق.

المتوجسون من سيادة القانون*

قال بعد أن أطلق العنان لزفرة طويلة من أعماق الأعماق: الأفضل أن يظل الوضع كما هو الآن، وتظل البلاد بهذا القدر من الفوضى والارتجالية وسيادة منطق الرشوة والواسطة والمحسوبية.

هذا الكلام لمواطن عادي تلفّظ به على مسمعي بعد أن عبّرت أمامه عن رأيي في الأوضاع السائدة وتحدثت بحماس عن الديمقراطية ودولة القانون التي يتساوى في رحابها الجميع، وعن ذلك اليوم المنتظر الذي تختفي فيه، أو تكاد على الأقل، مظاهر الرشاوى والتهرب من القانون والتلاعب بحقوق المواطن باسم هذا المواطن، والثراء غير المشروع ونهب مال الدولة باسم الدولة.

لم أفهم سبب تلك الزفرة في البداية لكنني عرفت لاحقا أن الرجل في مواجهة بشكل أو بآخر مع القانون، كأن تكون وثائق نشاطه التجاري غير مطابقة تماما للقوانين السارية، أو أنه لا يعلن عن كامل نشاطه وحجم مبيعاته ومن هناك يلج عبر ثغرة ما ويتهرب من دفع الضرائب المستحقة عليه، ويلجأ عندما تُحكم حوله الأبواب إلى باب الرشوة، ذلك الباب الذي يتسع في غياب

* الحوار / العدد 196 / 8-11-2007.

القانون حتى يدخل منه الجمل والفيل، ويضيق عند اشتداد صلب القانون حتى عن الإبرة وما دونها.

إذن مواطن عادي ولمصالح آنية يتمنى بقاء الوضع الحالي وكل مستنقعات الفساد الآسنة التي تزكم روائحها الأنوف من مسافة عشرات الكيلومترات، فكيف هو حال من انتفخت بطنه من المال العام، وتحوّل من موظف عادي إلى مالك عقارات وشركات أسطورية عابرة للولايات، حتى لا نقول للقارات، في سنوات معدودة .؟

إن الخائفين من الديمقراطية ودولة القانون في بلادنا كُثُرٌ، للأسف الشديد، والسبب وراء خوفهم لم يعد خافيا على العوام فضلا عن الخواص، فدولة القانون ستعيدهم إلى أماكنهم التي كانوا فيها، وتضعهم عند ذلك الخط الذي بدؤوا حياتهم منه، وهناك تنبههم بكل حزم أن الفوز في ميادين السباق مشروع بل مطلوب ومرغوب، لكن جميع المتسابقين متساوون في حظوظ الفوز بعد العدْو الحقيقي الجاد، ودون دفع أو مساندة من أحد أو تناول أي منشطات من أي نوع كانت.

إن الذي لا يخشى دولة القانون، بل يفرح بقدومها، هو ذلك المسؤول الذي يحافظ على يديه نظيفتين.. وإذا طلب منه شعبه رفع يديه في أي وقت وأي مكان، رفعهما دون خوف فبهرتا الجميع ببياضهما الناصع.

إن حكاية الخائفين من سيادة القانون، والمرحبين به، أشبه بقصة ملوك مدينة في غابر الزمان كانت لهم مع الحكم حالة غريبة وطريفة.

كان أهل المدينة يختارون ملكا يحكمهم لسنة واحدة فقط، وبعد ذلك يُرسل إلى جزيرة بعيدة، وهناك يكمل فيها بقية عمره ويختار الناس ملكا آخر غيره وهكذا.

أنهى أحد الملوك فترة الحكم الخاصة به وألبسه السكان الملابس الغالية وأركبوه فيلا كبيراً وأخذوا يطوفون به أنحاء المدينة، وكانت هذه اللحظة من أصعب اللحظات على الملك وجميع من كان قبله.

وضع السكان الملك في السفينة التي قامت بنقله إلى الجزيرة البعيدة، وفي طريق العودة رأى من كان في السفينة إحدى السفن وقد غمرها الماء إلا قليلا، ورأوا شاباً متعلقا بقطعة من الخشب، فأنقذوه وأخذوه إلى المدينة وطلبوا منه أن يكون ملكاً عليهم لسنة

واحدة ولكنّه رفض، وبعد إلحاح شديد عليه وافق وتُوّج ملكا على المدينة.

أخبر الناس الملك الجديد بالتعليمات التي تسود هذه المدينة وأنه بعد مرور اثني عشر شهراً سوف يُحمل إلى تلك الجزيرة المهجورة التي تركوا فيها الملك الأخير.

بعد ثلاث أيام من تولي الشاب للعرش سأل وزراءه إن كان يستطيع معاينة الجزيرة التي أُرسل إليها جميع الملوك السابقين ؟ فوافق الوزراء وأخذوه إلى الجزيرة التي كانت مغطاة بأشجار كثيفة وسمع هناك أصوات حيوانات مفترسة، ورأى بقايا عظام بشرية فأدرك القصة.

عندما عاد الملك إلى مدينته جمع مائة عامل قوي وأرسلهم إلى الجزيرة وأمرهم بتنظيفها وترتيبها، وصار بعد ذلك يزور الجزيرة مرة في الشهر ليطلع على سير العمل الذي كان يتقدم بخطوات سريعة، وبعد فترة أمر العمال ببناء بيت كبير ومرسى للسفن، وبمرور الوقت تحولت الجزيرة إلى مكان جميل.

عندما اكتملت السنة وحان وقت الرحيل، تفاجأ الناس وهم يودعون ملكهم، فقد كان يبتسم ويضحك على غير عادة الملوك السابقين.

أمُّ المصائب*

رغم اليأس من حدوث تغيير حقيقي وشامل فإن الانتخابات المحلية تأخذ حظا وفيرا من المناقشة والجدل إلى درجة التخاصم والتنابز بين أنصار الأحزاب والشخصيات المتنافسة، لأن البرامج تمس المواطن بشكل مباشر في طعامه وشرابه وطرقاته ومدارس أبنائه، ولأن الأسماء المطروحة على قوائم التنافس معروفة لدى الجميع وبأدق التفاصيل أحيانا؛ فالمترشحون هم أبناء الأرياف والقرى أو الأحياء ويعرفهم القاصي والداني، لا كما هو الحال في الانتخابات التشريعية حيث الصفوة، بل صفوة الصفوة في بعض الأحيان التي لا تتيسر معرفتها المباشرة لأغلب المواطنين.

الانتخابات المحلية في بلادنا فرصة لتعميق روح التنافس الشريف والعادل والشفاف بين مختلف القوائم الانتخابية والشخصيات التي تطرح نفسها للمواطن كي يزكيها أو يطلب منها العودة إلى الظل من جديد.

هذه الفرصة متاحة وميسرة لأن جميع المتنافسين أبناء منطقة جغرافية واحدة ويعرف بعضهم بعضا وتجمع الكثيرين منهم روابط

* الحوار / العدد 214 / 29-11-2007.

وثيقة، وعليه يفترض أن يكون التنافس على البرامج والخدمات المقترح تقديمها للمواطن، والحلول الإبداعية للمشاكل المزمنة.

ولكن ما يؤسف له أن هذا الأمل يتراءى مرة ويختفي مرات؛ فالتنافس على أساس البرامج وحدها ما زال هو الغائب الأكبر عن العملية الانتخابية في بلادنا، وبدلا عن ذلك يتغوّل منطق القبيلة أو "العرش" والعائلة والجهة، ويردد أكثر الناس عمليا قول الشاعر دُريدُ بن الصِّمَّة:

وهل أنا إلا من غَزيَّةَ إن غَوَتْ

غويتُ وإن تَرشُدْ غَزيَّةُ أَرشدِ

استمرار هذا الوضع المزري أدى، وما زال يؤدي، إلى وصول مترشحين إلى رئاسة البلديات لا جمل لهم ولا ناقة في الإدارة ولا حتى مبادئها الأولى، بل وصل إلى رئاسة البلديات أشخاص لا يحسن أحدهم كتابة اسمه.

ومن أطرف ما سمعت في هذا الشأن أن رئيس بلدية كان أميا وصل عن طريق "العرش"، فاضطرته "صفة الأمية" أن يقول دائما لموظفي بلديته وهو يوقع على الوثائق: إني أوكل أمركم إلى الله إن جعلتموني أوقّع على أمر يضرني.

وهذه الانتخابات[1] أيضا فرصة للتغيير الحقيقي لأوضاعنا المأساوية على مستوى الإدارات المحلية حيث تدنّي الكفاءة والنزاهة في آن واحد، الأمر الذي دعا أكثر الأحزاب إلى الحديث عن التغيير الحقيقي وإعادة الاعتبار للمسؤول المنتخب، وجاء النداء حتى من أولئك الذين بذلوا خلال السنوات الماضية كل ما استطاعوا من جهود لتحجيم دور رئيس البلدية المنتخب لصالح الوالي ورئيس الدائرة.

إعادة الاعتبار هذه تستدعي انتخاب عناصر جديدة ونظيفة وقادرة على إحداث التغيير الفعلي، وهذه العناصر لا تخطئها العين في قوائم وأفراد يعرف الجميع نزاهتهم وكفاءتهم، لكن ما تحاول بعض الجهات الترويج له هو أن هذه الشخصيات النظيفة لا يمكنها العمل في بيئات تسود فيها نظرية غريبة هي "البقاء للأفسد"، فالفاسد على حد تعبير المروجين لهذه الأفكار، هو المؤهل الوحيد للاتصال بالإدارة ومن خلال خبراته يتعرف على المخارج والمداخل.

أحدهم وهو يتحدث في تجمع انتخابي، ولأنه لم يجد ما يقدح به منافسيه الشرفاء سارع إلى وصفهم بالطيبة والأمانة قائلا: إذا

[1] الانتخابات البلدية والولائية 29-11-2007.

جاء أحدهم يطلب يد ابنتك فزوجه فهو أهل لذلك، وضَعْ أمانتك عند أحدهم مطمئن البال، ثم أردف: لكن السياسة شيء آخر، إنها بحر متلاطم الأمواج لا يحسن الإبحار فيه أمثال هؤلاء الطيبين. وقال آخر وهو يتحدث عن قائمة إطارات نظيفة: إنها الأفضل، لكن الوضع الحالي يحتاج إلى "بلاعطية".

هذه الأفكار هي أم المصائب وطامة الطامات إذا كُتب لها أن تنتشر وتتغلغل بين فئات الشعب، فالنتيجة عندئذ هي أن الطيب النظيف العفيف لن يقدم شيئا ولن يحرك ساكنا، وأن علينا أن نستسلم لذلك "البلاعطي" الذي يستطيع افتكاك المشاريع من الإدارة عبر صداقاته المشبوهة، ولا بأس بعد ذلك أن يلتهم منها ما يريد، المهم أن لا تُغلق الحنفية تماما، كما يفعل بعض الولاة مع رؤساء البلديات الذين يحرصون على التغريد خارج السرب الفاسد.

إن الوضع الطبيعي يقتضي أن يكون المسؤول المنتخب قويا بقوة الشعب الذي زكّاه وليس في حاجة إلى أن يسهر ويسمر مع الوالي أو غيره، أو يحسن اختيار الهدايا للمسؤولين بمناسبة وغير مناسبة، وليس في حاجة إلى أن يرفع سماعة الهاتف يوميا ليقول لصاحب الجلالة: صباح الخير أو مساء الخير أو طابت ليلتك.

الدولة الذهبية والحكومة البرونزية*

الدولة كما يعرفها بعض الباحثين هي "مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة"، وللدولة ستة أركان هي: السكان، والإقليم، والحكومة، والسيادة، والاستقلال، والاعتراف الدولي. أما الحكومة فهي "مختلف السلطات أو الهيئات الحاكمة من تشريعية وتنفيذية وقضائية".

ومن خلال ما سبق يظهر الفرق جليّا بين الدولة والحكومة، ويمكن أن تكون العلاقة بينهما علاقة كلٍّ وجزءٍ، فالدولة كلٌّ متكامل والحكومة جزء منها فقط، وإن كانت تمثل المحور الرئيسي فيها.

المشكلة في عالمنا العربي أن كثيرا من منتسبي النخب الحاكمة لا يفرقون بين الحكومة والدولة، فتجد أحدهم يتحدث عن قرارات آنية ارتجالية خاطئة أو سياسات فئوية بحتة وينسبها زورا وبهتانا إلى الدولة.

* الحوار / العدد 220 / 6-12-2007.

وفي المقابل تسود الضبابية مفهوم الدولة والحكومة عند أغلب المواطنين، حيث يتحدث أحدهم عن الدولة وتقصيرها في حقه أو حق منطقته أو فئته، بينما المقصر الحقيقي هو الحكومة أو الفئة المتسلطة على رقاب العباد.

وهكذا عندما يزداد الحنق الشعبي ضد حكومة ما في بعض بلادنا العربية تخرج الجماهير إلى الشوارع وتحرق المدارس ومحطات الكهرباء وتكسر الإشارات المرورية، ويعتقد المتظاهرون أنهم انتقموا بذلك من السلطة التي حرمتهم حقهم أو ضيّقت عليهم مصادر عيشهم، والحقيقة أنهم يلحقون أضرارا بالدولة، لأن الأملاك والمصالح العامة تتبع الدولة دوما وأبدا ولا علاقة لها بالحكومة القائمة إلا علاقة التسيير والتوجيه.

وتكتمل الصورة الكئيبة، بعد الغضب الشعبي الموجه بشكل خاطئ، عندما يخرج رموز الفريق الحاكم أو الزمرة المتسلطة على رقاب الشعب، ليدافعوا عن سياساتهم الموغلة في الخطأ وعن مثالبهم الحالقة، ويكون سيد الأدلة عندهم هو ضرورة احترام هيبة الدولة وسياستها، وهو حق يريدون به باطل، فلأنفسهم يريدون الهيبة ولسياساتهم الخاطئة يطلبون العصمة.

وتأتي الاحتفالات الرسمية في كثير من بلادنا العربية لتزكم الأنوف بألوان من المديح والثناء وقوائم الإنجازات المفبركة في محاولة لاختصار الدولة، كل الدولة، في السلطة الحاكمة.

وما يزيد "الطين بِلّة" بعد ذلك أن تجد أعضاء الحكومة يطالبون بالحفاظ على "هيبة الدولة" وذلك بعدم المساس بمسؤول حكومي رفيع المستوى أو محاسبته أو إقصائه بسبب أفعاله الموغلة في وحل الفساد، وتزداد هالة هذه "الهيبة" عند بعض الحكومات العربية عندما لا ترضى أن يسأل أحدٌ عن فحواها وسرّها وحدودها والمنطق الذي تستند عليه.

إن الفرق واضح في الدول الديمقراطية، فالدولة الأمريكية مثلا شيء مقدس وخدمتها والدفاع عن مصالحها، مهما كانت هذه المصالح، واجب الواجبات وفريضة الفرائض، لكن الاختلاف مشروع، وحتى الشتم والسبّ والتشنيع والتحقير يجد طريقه نحو السلطة الحاكمة أو الحكومة التنفيذية المنتخبة، ويصل إلى أعلى رأس فيها دون أن يقال عن فاعل ذلك إنه ضد الدولة أو ضد القانون أو أنه خائن للوطن كما يحصل عند كثير من رواد الحكومات الشمولية.

وعندما يصل التهديد إلى مصلحة البلاد العليا في الدول الديمقراطية يتحد الجميع، معارضة وحكومة ومجتمعا مدنيا، لخدمة البلاد، ويؤجلون خلافاتهم السياسية إلى حين آخر.

إننا في حاجة إلى ترسيخ فهم محدد وواضح للدولة والحكومة، وفي حاجة ماسة إلى تفريق جليّ بينهما، لنتمكن بعد ذلك من السير بخطوات جادة وثابتة نحو مجتمع تسوده ثقافة احترام المصلحة العامة وممتلكات الدولة والحق العام وسلطة القانون، وتسوده في نفس الوقت ثقافة الحق في المعارضة ونقد السلطة الحاكمة ومحاسبتها بكل السبل الديمقراطية المتاحة، ويتم كل ذلك وسط أجواء حرة يؤمن فيها كل طرف بالآخر ضمن الإطار العام للثوابت المتفق عليها.

إن التفريق البيّن بين الدولة والحكومة سوف يجرّد أولئك الوصوليين والانتهازيين وزمر الفساد من أردية الدولة والمصلحة العامة التي لبسوها دون وجه حق، وسوف تتكشف سوءاتهم على الملأ، ولن يكون أمامهم بعد ذلك إلا طلب الصفح من الشعب والانحياز لمصالحه، أو الانسحاب من المشهد كله ليظل العار قرينا لهم حتى المثوى الأخير.

إن الدولة والحكومة أمران مختلفان وإن تداخلا وتلازما، ولن يكونا أبدا وجهين لعملة واحدة لأن الدولة عملة ذهبية في كل الأحوال، والحكومة أو السلطة ليست كذلك بالضرورة، فهي ذهبية أو فضية إن أحسنت وهي برونزية بل حديدية صدئة إذا أخطأت وأوغلت في الخطأ وكرّست أعمالها لخدمة مصالح شخصية أو فئوية محدودة.

حكم الشعب وحكم الله*

للديمقراطية عدد معتبر من التعريفات، ودون الخوض في ذلك يمكن اعتبارها مجموعة من الآليات والوسائل والقواعد التي تساعد الشعب على حكم نفسه عبر اختيار من يمثله ومن يحكمه، وتمكنه لاحقا من محاسبة هؤلاء وحتى عزلهم وإعادتهم إلى مواقعهم السابقة بعيدا عن كراسي الحكم.

والديمقراطية أيضا، كما يرى البعض، هي مجرد آليات في إدارة الاختلاف، وهو ما يعني أنها لا ترتبط بأيديولوجيا معينة، وهكذا نرى أمما كثيرة تطبقها دون التخلي عن دياناتها؛ فهناك ديمقراطيات في دول مسيحية وهندوسية ويهودية وبوذية.

وكلمة ديمقراطية يونانية الأصل وتعنى حكم الشعب وهو المعنى الذي يصرّ عليه البعض ويرون أنه التعريف أو المعنى المختار للديمقراطية ومن ثم يؤولونه بما شاؤوا، ثم يخلص بعضهم إلى نتيجة مفادها أن هذه الديمقراطية في حكم الإسلام كفر بواح وينادي آخرون بأن الانتخابات بدعة.

* الحوار / العدد 226 / 13-12-2007.

وهؤلاء الذين يرفعون "سيف الحجاج" في وجه معارضيهم، وهو أن الديمقراطية حكم الشعب والإسلام حكم الله ولا مجال للالتقاء بين الاثنين، واهمون، لأن حكم الشعب يمارس في أي دولة ديمقراطية وفق ثوابت وتراث ودين الشعب، وبالتالي فإن هؤلاء يقدمون، بقصد أو دونه، خدمات جليلة للحكومات الشمولية وبقايا الدكتاتوريات في عالمنا العربي

وجوهر الديمقراطية كما يرى البعض هو "أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم، وألا يُفرض عليهم حاكم أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله وتغييره إذا انحرف، وألا يُساق الناس رغم أنوفهم إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها". فأين التناقض بين هذا الجوهر والمبادئ التي جاء بها الإسلام ؟.

لقد بدأ الإسلام من جزيرة العرب حيث البيئة العربية البدوية التي كانت أكثر بيئات العالم، في ذلك الوقت، صفاء وحفاظا على الأخلاق الكريمة والفطرة السوية، وأقر النبي صلى الله عليه وسلم العرب على ما كانوا عليه من أخلاق حميدة وسجايا وخصال أصيلة وعادات وأعراف الشهامة والنجدة ونصرة المظلوم، وانتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى

الرفيق الأعلى وترك جزيرة العرب تنعم برسالة متكاملة الجوانب تشمل كل ما يحتاجه الفرد والمجتمع من آداب دخول بيت الخلاء إلى الحكم والسياسة وقوانين الحرب والسلم والعلاقة مع الأمم الأخرى.

وحَكَم الخلفاء الراشدون، بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، بالشكل الذي كان سائدا في زمانهم؛ زعامة وشورى بين الناس كانت مُلزمة حينا ومُعْلمة حينا آخر، وخضع اختيار الخليفة للشورى والترشيح ثم البيعة العامة كما حدث مع الخليفة الأول، ثم الوصية وقبول الناس عبر البيعة بالنسبة للخليفة الثاني، ثم استشارة الناس في وصية لستّ شخصيات معروفة بالنسبة للخليفة الثالث، ثم ترشيح وبيعة عامة بالنسبة للخليفة الرابع.

ومع ظهور الفتنة الكبرى بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، ثم خلوص الحكم لبني أمية ولملابسات وظروف تاريخية معينة؛ توقفت مدرسة الاجتهاد السياسي التي بدأت في عهد الخلفاء الراشدين، ولو استمرت فلربما رأى الفكر الإنساني نماذج في الحكم أكثر رشدا وارتباطا بمصالح الناس مما نراه في أرقى الديمقراطيات المعاصرة.

إن صورة الاختيار الحرّ واستشارة الجميع ظهرت في وقت مبكر من تاريخ المسلمين، ولم يكن ينقص "العملية الانتخابية" في

ذلك الوقت سوى الوسائل العصرية التي نعرفها في زماننا، وقد حدث ذلك عند اختيار الخليفة الراشدي الثالث حين جعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر الخلافة شورى بين ستة من الصحابة، وحين انحصرت المنافسة بين أقوى شخصيتين، بعد المشاورات الأولية، حدث التالي كما ذكر العلامة ابن كثير في تاريخه البداية والنهاية: "ثم نهض عبد الرحمان بن عوف رضي الله عنه يستشير الناس فيهما (أي في علي وعثمان)، ويجتمع برؤوس الناس وأجنادهم؛ جميعا وأشتاتا، مثنى وفرادى ومجتمعين، سرا وجهرا، حتى خلص إلى النساء المخدرات في حجابهن، وحتى سأل الولدان في المكاتب، وحتى سأل من يرد من الركبان والأعراب إلى المدينة، في مدة ثلاثة أيام بلياليها، فلم يجد اثنين يختلفان في تقديم عثمان بن عفان... سعى في ذلك ثلاثة أيام بلياليها لا يغتمض بكثير نوم إلا صلاة ودعاء واستخارة، وسؤالا من ذوي الرأي وغيرهم".

أمن المقابر وعدالة حديقة الحيوان*

"أنا أكره ما تقول ولكنني سأدافع حتى الموت عن حقك في أن تقوله!" هكذا عبّر الفيلسوف والشاعر الفرنسي "فرانسوا فولتير" عن قيمة الحرية وقداستها رغم أنها تبدو أحيانا ضدنا أو ضد ما نرى أنه الحقيقة المطلقة التي لا يتسرب إليها الشك مهما كانت دقة خيطه أو شعاعه.

نعم ينبغي عليَّ أن أدافع عن حقك في أن تقول ما تعتقد أنه صواب، ومن البديهي طبعا أن يكون ذلك القول في إطار الأدب والأخلاق واحترام الآخر ومشاعره وخصوصياته، وأنا على يقين بعد ذلك أنّ ما تقوله سيذهب أدراج الرياح، إن عاجلا أو آجلا، إذا كان بعيدا عن الحق والمنطق ومسلّمات التاريخ والجغرافيا ولا يصبّ في خانة خدمة المجتمع ومصالحه العليا.

إن الحرية قيمة عظيمة لها دورها الجوهري الفاعل في حياة الأمم والشعوب، وبدونها تفقد الكثير من المسمّيات حقيقتها، وهكذا، وعلى حد تعبير سياسي سوداني، فإن الأمن بدون حرية هو أمن المقابر، فهو يعني ببساطة فرض حالة الطوارئ وحظر

* الحوار / العدد 246 / 12-01-2008.

التجوال فيستتب الأمن لكن البلد برمته يتحول إلى مقبرة كبيرة، والعدالة الاجتماعية دون حرية هي عدالة حديقة الحيوانات حيث يتلقى كل فرد حصته من الأكل لكنه داخل القفص وهو ما فعلته الأنظمة الشيوعية في العقود الماضية، واقتصاد بدون حرية هو اقتصاد العمارات الشاهقة التي تهوي على رؤوس الجميع، بسبب الفساد والغش في البناء حيث لا يوجد من ينتقد ويعارض ويكشف المستور.

إن الحرية أساسية لاستتباب الأمن وشيوع الرخاء والازدهار وتغلغل روح التفاهم والتعاون بين جميع مكونات الشعب أو الأمة، ولعل أبرز ما ينبغي توفيره في هذا الشأن هو بسط الحقائق صغيرها وكبيرها أمام الملأ، وإتاحة الفرصة للجميع ليعرف ما يشغل باله من الماضي والحاضر، عدا ما يدخل في إطار الأسرار المؤقتة التي يُخشى تسرّبها إلى الخصوم.

يقول الرئيس الأمريكي السادس عشر أبراهام لينكولن: "دعوا الناس يتعرفوا على الحقائق، وعندئذ ستكون البلاد آمنة"... وتأسيسا على هذه الحقيقة نجد دولا كثيرة في عالم اليوم آمنة مطمئنة لأن الذين يتداولون على حكمها يتعاملون بشفافية عالية ولا يخفون شيئا على شعوبهم ولا يتقنون "فنّ" التناقض

والكذب والخداع، الأمر الذي يدفع أطرافا أو فئات إلى البحث عن المستور والجري وراء المجهول وما يسببه ذلك من مفاسد ومساوئ.

والحرية لا تأتي هكذا بجرّة قلم من حاكم أو جهة داخلية أو خارجية مهما علا شأنها وعظم تأثيرها، لأن "الحرية بركة ولكنها ليست هدية" على حد تعبير جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق.

وهكذا قد يمنح الحاكم لشعبه قدرا من الحرية لكنها سرعان ما تتلاشى لأتفه الأسباب، بخلاف تلك الحرية التي يطالب بها أبناء الشعب بعد اقتناعهم الراسخ بضرورتها وتطبيقها عمليا بينهم عبر حريات اجتماعية وثقافية مطلقة ومحدودة في الوقت نفسه بالقاعدة الشهيرة: "تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين".

إن ترسيخ الحريات في العالم الثالث، وعالمنا العربي خاصة، في حاجة إلى تضافر جهود مختلف أطياف النخب السياسية والاجتماعية والثقافية إلى حين إزالة جميع العوائق التي تقف في وجه انتشار هذه الحريات.

ولعل أول العوائق هو النقص الفادح في الوعي الشعبي بأهمية الحرية، وحتى إذا تحرك الوعي بأهميتها هنا أو هناك غابت الأساليب الحكيمة والفاعلة في المطالبة بها دون الوقوع في فخ المتاجرين بالحرية حيث يرفعون ألويتها لإطالة عمر الاستبداد.

وتزداد الحال سوء في بعض بلداننا عندما تتحالف القوى الحاكمة مع قوى دولية وإقليمية للإبقاء على الحريات الشكلية، لأن الحريات الحقيقية لا تخدم مصالح الخارج النفعي ولا الداخل النخبوي المتسلط على رقاب العباد دون وجه حق.

إن أباطرة العولمة السياسية والاقتصادية، وإن دعوا على رؤوس الأشهاد إلى تطبيق الديمقراطية، تظل أفعالهم وخططهم العلنية والسرية روافد رئيسية لأودية كبح جماح الحريات الحقيقية في عالمنا العربي خاصة والعالم الثالث عموما، لأن وجود حكومات منتخبة ديمقراطيا وصاحبة قرار وسيادة لا يخدم مصالح قوى العولمة، بل يقف عائقا أما مشاريعها التوسعية، فالتعامل مع حكومة أو نخبة شمولية أيسر وأفضل لقوى "الاستعمار الجديد" من التعامل مع شعب كامل له تطلعاته وآماله عبر حكومة ديمقراطية وبرلمان منتخب بشفافية، وحريات حقيقية في شتى المجالات.

الفهرس

الإهداء.....3
تقديم.....5
مقدمة.....9
العجب العُجاب يوم الانتخاب.....12
عندما تختفي الأصفاد !!!.....16
السياسي بين نموذجين 20
الديمقراطية والفنون الزُّخرفية.....24
كلُّ أسئلة الصحافة ممتازة ! 28
الدكتاتورية الكامنة.....32
النواب المغادرون 36
موظف برلماني ! 40
فليطلّقوا الخوف ! 44
الأقلام الصحفية و"العروش الخفيّة".....48
لو دامت لغيرك... 52
التربية الديمقراطية.....56
ثقافة الاعتذار والاستقالة.....60
المعارضة ذلك الحق المقدس.....64

حكومة الظل.....68
المتوجسون من سيادة القانون.....72
أم المصائب 76
الدولة الذهبية والحكومة البرونزية.....80
حكم الشعب وحكم الله.....84
أمن المقابر وعدالة حديقة الحيوان.....88
الفهرس.....92

Innocent Skirmishes

Democratic Droning

For

Shining future

By

Tahir Ladghem

First edition 2008

Djoussour
Publishing & Distributing
Algiers / Algeria

Tel/fax: 0021321219388
E- mail: joussour_edition@yahoo.fr

جسور
للنشر و التوزيع

دندنات ديمقراطية
لغد مشرق

ISSN 2008-2434
ISBN 978-994-78-7803-3